المجلة العلمية
لكلية الدراسات الاقتصادية والعلوم السياسية

https://esalexu.journals.ekb.eg
دورية علمية محكمة
المجلد العاشر (العدد التاسع عشر، يناير 2025)

إشكالية المناطق المتنازع عليها بين الحكومة الاتحادية العراقية وحكومة إقليم كوردستان العراق (محافظة كركوك نموذجاً) دراسة وصفية تحليلية [1]

خالد أحمد أحمد
باحث العلوم السياسية
كلية القانون والعلوم السياسية والإدارة
جامعة سوران – العراق
khalid.werty@yahoo.com
د. أمين فرج شريف
أستاذ مساعد العلوم السياسية
قسم النظم السياسية والسياسات العامة
كلية العلوم السياسية – جامعة صلاح الدين – العراق

[1] تم تقديم البحث في 2024/3/24، وتم قبوله للنشر في 2024/6/25.

الملخص

أثارت التجربة الفيدرالية العراقية الكثير من الجدل والنقاش والخلاف، ظهرت على أثره إشكاليات الخلاف بين السلطات الاتحادية العراقية وسلطات إقليم كردستان، إذ مرت العلاقة بين الكرد والحكومات العراقية المتعاقبة بمنحنيات عدة منذ ظهور الدولة العراقية عام (1921)، فاتسمت بالتوتر تارة والاستقرار لصالح الكرد بتحقيق مكاسب لهم، تارة أخرى، حتى صدر قرار مجلس الأمن رقم (688) عام (1991)، الأمر الذي شكل فرصة تاريخية للكرد لإقامة كيان شبه مستقل عن نفوذ بغداد في كردستان، وقد اتسمت العلاقات بين السلطات الاتحادية العراقية وإقليم كردستان بعد (2003) بوجود خلافات عميقة تتجذر تاريخياً حول قضايا سياسية وإدارية، جوهرية ومصيرية. وقد أخذت هذه القضايا الخلافية بالتطور باتجاه أزمات متكررة بين الحكومة الاتحادية وحكومة الإقليم وصلت الى مواجهات عسكرية دامت عقوداً من السنين، وتركت هذه الأزمات، لهذ اليوم، بدون حلول جذرية مما أدى إلى توظيفها بين الحين والآخر لأغراض سياسية، ولعل أهم هذه المسائل الخلافية بين الحكومة الاتحادية في بغداد وحكومة الإقليم في أربيل تتمثل في قضية كركوك والمناطق المتنازعة عليها. من جانب آخر، اعتماد دستور العراق عام 2005 كان بمثابة نقطة التحول الأكثر أهمية في تاريخ إقليم كردستان على الإطلاق، إذ نص هذا الدستور على صلاحيات واسعة (نسبياً) للإقليم، وأصبح أكثر استقلالية في إطار دولة فيدرالية اتحادية، فقد أعطت المادتان (41) و(113) من الدستور السلطة القانونية اللازمة لسلطات الإقليم، وأصبح رئيس الجمهورية من القومية الكردية، وتم الاعتراف بقوات البيشمرگه كجزء من المنظومة العسكرية الاتحادية ويكون تمويلها من الموازنة الاتحادية، وعلى الرغم من أهمية هذا الدستور بالنسبة للحياة السياسية لإقليم كردستان، إلا أنه كان سبب حدوث الكثير من الإشكاليات السياسية بين السلطات الاتحادية العراقية وسلطات الإقليم لوجود بعض مواد في هذا الدستور تحمل أكثر من تأويل.[2]

وبصدد ذلك فإن هذه الدراسة تهدف إلى التعرف على حيثيات إشكالية قضية كركوك وأبعادها والجوانب القانونية والدستورية لها، من خلال التعمق في الدوافع والتداعيات الإقليمية والدولية، فضلاً عن استعراض قراءة تاريخية لهذه القضية المعقدة ونتائجها على العلاقات المتبادلة بين أربيل وبغداد.

[2] هذا البحث مستل من أطروحة الدكتوراه بعنوان "إشكالية العلاقة بين حكومة إقليم كوردستان والحكومة الاتحادية العراقية (2005-2021)"، كلية القانون والعلوم السياسة والإدارة - جامعة سوران، ضمن متطلبات نيل درجة الدكتوراه في العلوم السياسية، وتحت إشراف أ.م. د. أمين فرج شريف.

The Problem of Disputed Areas between the Iraqi Federal Government and the Kurdistan Regional Government (Kirkuk Governorate as a Model) A Descriptive Analytical Study

Abstract

The Iraqi federal experience raised a lot of controversy, discussion, and disagreement, as a result of which problems emerged between the Iraqi federal authorities and the Kurdistan Region authorities, as the relationship between the Kurds and successive Iraqi governments went through several curves since the emergence of the Iraqi state in (1921), and was characterized by tension at times, and stability in favor of the Kurds by achieving gains. To them, at other times, until Security Council Resolution No. (688) was issued in (1991), which constituted a historic opportunity for the Kurds to establish an entity semi-independent of Baghdad's influence in Kurdistan. Relations between the Iraqi federal authorities and the Kurdistan Region after (2003) were characterized by disagreements. Deep, historically rooted around fundamental and crucial political and administrative issues. These controversial issues have begun to develop towards recurring crises between the federal government and the regional government, which have reached military confrontations that have lasted for decades. These crises have been left, to this day, without radical solutions, which has led to them being used from time to time for political purposes. Perhaps the most important of these controversial issues between the government is The federal government in Baghdad and the regional government in Erbil represent the issue of Kirkuk and the disputed areas. on the other hand

The adoption of the Iraqi Constitution in 2005 was the most important turning point in the history of the Kurdistan Region ever, as this Constitution provided for (relatively) broad powers for the region, and it became more independent within the framework of a federal state. Articles (41) and (113) of the constitution is the necessary legal authority for the regional authorities, and the President of the Republic became a Kurdish nationalist, and the Peshmerga forces were recognized as part of the federal military system and are funded from the federal budget. Despite the importance of this constitution for the political life of the Kurdistan Region, it was the cause of

many political problems. Between the Iraqi federal authorities and the regional authorities because some articles in this constitution carry more than one interpretation.

In this regard, this study aims to identify the merits of the Kirkuk issue, its dimensions, and its legal and constitutional aspects, by delving into the drivers and regional and international repercussions, as well as reviewing a historical reading of this complex issue and its consequences on the mutual relations between Erbil and Baghdad.

Keywords: Iraq, Kurdistan Region, federalism, disputed territories, Kirkuk .

المقدمة

مدينة كركوك كانت (ولا تزال) موضع خلاف تاريخي بين حكومتي العراق وإقليم كردستان، فيما يختص بالمناطق المحاذية للإقليم والتي تسمى بالمناطق المستقطعة أو مناطق خارج إدارة الإقليم والتي تطالب حكومة إقليم كردستان باستعادتها وضمها إلى الحدود الإدارية للإقليم ضمن الحدود الجغرافية لكردستان العراق، إذ قامت الحكومات العراقية المتعاقبة بتغيرات على الحدود الإدارية للمحافظات واقتطاع أجزاء منها وإضافتها إلى محافظات أخرى، وشمل هذا الأمر العديد من محافظات العراق لأسباب مختلفة أغلبها تعديلات إدارية في زمن النظام السابق في العراق، فضلاً عن عملية الاستفتاء التي قام بها الإقليم بشأن انفصاله عن العراق في (2017)، وكانت قضية محافظة كركوك إحدى أهم القضايا الإشكالية التي ظهرت في الدولة العراقية بعد الاحتلال الأمريكي للعراق عام (2003) شأنها شأن قضايا أخرى. أثارت وتثير العديد من النزاعات والأزمات والتداعيات على واقع الدولة العراقية، وذلك نتيجة لما تتمتع به هذه المحافظة من موقع جغرافي مهم يربط الأراضي الرسوبية المنبسطة بالمرتفعات العالية في إقليم كردستان هذا من جهة، وأهميتها النفطية وتكوينها الإثنوغرافي من جهة أخرى، فضلاً عن تواجد العديد من الطوائف والأديان حتى أطلق عليها مدينة التآخي، وبصدد ما سبق، جاءت هذه الدراسة لتحليل اشكالية محافظة كركوك كأحد اهم المناطق المتنازع عليها بين الحكومة الاتحادية العراقية وحكومة إقليم كردستان العراق.

وعلية تكمن أهمية هذا البحث بتناوله قضية تعتبر من أعقد القضايا التي واجهت الحكومات العراقية المتعاقبة داخلياً، إذ تمثل مدينة كركوك أهمية كبيرة في استراتيجية دولة العراق على مستوى الثروة النفطية ومخزوناتها، أو موقعها الجغرافي الإستراتيجي كنقطة فصل والتقاء بين إقليم كردستان العاصمة بغداد وباقي المحافظات الغربية والوسطية والجنوبية، فضلاً عن أهمية المكانة التاريخية

وتركيباتها الاجتماعية المتنوعة، الأمر الذي يجعل المدينة حاضرة وبقوة في رسم العلاقات الثنائية الكردستانية–العراقية. فمنذ توقيع اتفاق الحكم الذاتي مارس/آذار (1970)، تم ترحيل ملف كركوك كقضية سياسية–إدارية للمراحل التي تليها دون تقديم حلول جذرية لها، حتى (2003)، وتعتبر تشكل قضية كركوك إشكالية والمناطق المتنازع عليها كبيرة بين بغداد وأربيل منذ تأسيس الدولة العراقية (1921)، مما جعل العلاقات الكردية–العربية تتسم بالتوتر والصراعات المتعاقبة منذ البدايات الأولى لتأسيس دولة العراق، وتأتي الأهمية بوجود خلاف كبير ومعقد حول المناطق المتنازع عليها والتي تمتع بالموارد النفطية، عليه تبرز اختلافات كبيرة بين وجهات النظر السياسية في ممارسة النظام الفيدرالي وقراءة مواد وبنود الدستور، لذا بات من الضروري دراسة العوامل الأساسية التي أدت إلى هذه التوترات لتعزيز الاستقرار السياسي وحل الصراعات بين السلطتين.

من هذا الجانب يسلط البحث الضوء على العلاقات الشائكة والمعقدة لقضية كركوك التاريخية وتدخلاتها الإقليمية والدولية، والنزاعات القانونية حيال هذه القضية المعقدة.

الكلمات الدالة: العراق، إقليم كردستان، الفدرالية، المناطق المتنازع عليها، كركوك.

مشكلة البحث

ينص الدستور العراقي المعتمد عام (2005) على صلاحيات واسعة نسبيًا لإقليم كردستان العراق، إذ أصبح الإقليم أكثر استقلالية في إطار دولة فيدرالية اتحادية، وعلى الرغم من أهمية هذا الدستور بالنسبة للحياة السياسية لإقليم كردستان، إلا أنه كان سبب حدوث الكثير من الإشكاليات السياسية بين السلطات الاتحادية العراقية وسلطات الإقليم لوجود مواد بهذا الدستور تحمل أكثر من تأويل، والتي كانت سبباً في بروز الكثير من المسائل والقضايا التي أثرت على طبيعة العلاقة بين السلطات العراقية وسلطات الإقليم على الصعيد السياسي والاقتصادي والاجتماعي، والتي كانت سبباً في تأجيج الخلاف بينها وفي مقدمتها مطالبة حكومة الإقليم بحسم وضع محافظة كركوك والمناطق المتنازع عليها وفق آليات الدستور والمادة (140)، والتي تمثلت بإجراء التطبيع والاحصاء ثم الاستفتاء، وفي هذا الصدد يأتي التساؤل الرئيسي للبحث: **هل تشكل قضية كركوك تهديداً مباشراً على وحدة العراق؟**

وهذا التساؤل ينقسم إلى عدة تساؤلات فرعية والتي سوف تحاول الدراسة الإجابة عليها ومنها:

1) **ما العوامل الكامنة وراء قضية كركوك؟**

2) **ما الخطوات الفعلية المتبعة من قبل سلطات الحكومة الاتحادية لحل قضية كركوك؟**
3) **هل يمكن حل قضية كركوك الإدارية والسياسية وفقاً لآليات الدستور الدائم فقط؟**
4) **هل يمكن اعتبار المادة (140) من الدستور لازالت نافذة؟**
5) **هل سياسات التغير الديموغرافي لازالت قائمة؟**

أهداف البحث

يهدف هذا البحث إلى:

التطرق لإشكالية قضية كركوك والمناطق المتنازع عليها منذ تأسيس الدولة العراقية في (1921) حتى (2021) وأبعاد هذه المشكلة وطرق حلها وذلك من خلال دراسة كل من :

1) العوامل التاريخية والسياسية والاقتصادية والعرقية التي ساهمت في الصراع الدائر والدائم حول كركوك وتحديد الأسباب الجذرية لهذه القضية.
2) مدى فعالية السياسات والمبادرات من قبل حكومة العراق الاتحادية لحل قضية كركوك.
3) مدى إمكانية تطبيق الدستور العراقي، وخاصة المادة في حل القضايا الإدارية والسياسية المحيطة بكركوك للتوصل إلى حل دائم وشامل.
4) مدى قابلية تطبيق المادة (140) في الوضع السياسي الراهن المتشابك، وتحليل العقبات والفرص أمام تنفيذها.
5) سياسات التغيير الديمغرافي في كركوك، ومدى تأثيرها على التركيبة العرقية للمدينة والتداعيات المحتملة على مستقبلها.

منهجية البحث

اعتمدت الدراسة منهج **الوصفي التحليلي**، لتفسير الوضع القائم في كركوك وتحديد الظروف والعلاقات الموجودة بين المتغيرات، وذلك عن طريق جمع بيانات وصفية حول القضية وتحليلها وربط وتفسير هذه البيانات وتصنيفها وقياسها واستخلاص النتائج التي تساعد سلطات الحكومة الاتحادية العراقية وسلطات إقليم كردستان للتوصل الى آليات عملية للوصول إلى حل قضية كركوك المتجددة ضمن استراتيجية شاملة لحل دائم حول المناطق المتنازع عليها وفق اختصاصات السلطات الاتحادية وسلطات إقليم كردستان في تعاملهم مع الإشكاليات الإدارية والقانونية والظروف التي أدت الى تغيير الحدود الإدارية.

تقسيم البحث

بناءً على ما تقدم تم تقسيم البحث الى مبحثين، على النحو الآتي:

المبحث الأول: الخلاف حول المناطق المتنازع عليها (كركوك نموذجًا)

المبحث الثاني: اشكالية العلاقة بين الحكومة الاتحادية العراقية وحكومة إقليم كردستان حول المحافظة

مفاهيم الدراسة وتعريفاتها الإجرائية

أولاً: العراق الفيدرالي

العراق دولة اتحادية (فيدرالية) "يقع في منطقة الشرق الأوسط في القسم الغربي من قارة آسيا، يحده من الغرب الأردن وسوريا، ومن الشمال تركيا ومن الشرق إيران، ومن الجنوب الكويت والسعودية، تقديرات عدد السكان لسنة 2022 بلغ (42) مليون و(248) ألفا و(883) نسمة، بمعدل زيادة سنوية بلغت (2,5%)، يشكل الذكور (50,5%) والإناث نسبة (49,5%)، اللغة الرسمية هي العربية والكردية، يتألف سطح العراق من سهول دجلة والفرات، كما توجد الاهوار في الجنوب الشرقي، وتقع المرتفعات الجبلية في كردستان العراق وشرقي البلاد على الحدود مع إيران وتركيا، أهم الموارد الطبيعية هي البترول، الغاز الطبيعي، الفوسفات، الزيت الخام والكبريت، العملة هي الدينار العراقي، يبلغ عدد المحافظات (19) محافظة وهي: بغداد، نينوى، البصرة، صلاح الدين، دهوك، أربيل، السليمانية، ديالى، واسط، ميسان، ذي قار، المثنى، بابل، كربلاء، النجف، الأنبار، الديوانية، كركوك، حلبجة" (**وزارة الخارجية**، 2024).

وتعرف الأمم المتحدة دولة العراق بأنها "جمهورية العراق، تحدّه من الشمال تركيا، ومن الشرق إيران، ومن الجنوب الشرقي الكويت، ومن الجنوب العربية السعودية، ومن الجنوب الغربي الأردن، ومن الغرب سوريا. العاصمة بغداد، التنوع العرقي: العرب والكرد والآشوريون والتركمان والشبك والأيزيديون والأرمن والصابئة المندائيون والشركس والغجر (الكاولية) والعراقيون الأفريقيون" (**الأمم المتحدة**، 2022).

وتعرّف اللجنة الأمريكية للحرية الدينية الدولية العراق بأنه "بلد متنوع دينيًّا وعرقيًّا، وإن كان هذا التنوع قد تضاءل نتيجة ما شهدته البلاد مؤخّرًا من غياب الاستقرار السياسي واشتداد العنف

الطائفي وجموح الجماعات الإسلامية. ويعِّرف معظم العراقيين أنفسهم بأنهم مسلمون، ومنهم ما بين (64%) إلى (69%) من الشيعة، وما بين (29%) إلى (34%) من السنَّة. ويعيش في البلاد، أيضاً، ما يقَّدر بنحو (200) ألف مسيحي من مختلف الطوائف الكاثوليكية والأرثوذكسية والبروتستانتيةّ مَّمن ما زالوا في البلاد من أصل عدد قدره (1,5) مليون مسيحي قبل عام (2003) بالإضافة إلى نحو (700) ألف من الأيزيديين، ومعظمهم ما زالوا مهجرين داخليًا" (**USCIRF**, 202).

ويعرف المفهوم إجرائياً العراق بأنها دولة اتحادية تتكون من العرب، والكرد، والتركمان، والآشوريين والكلدان، والصابئة المندائيين والأرمن، الديانة الرسمية للبلاد هي الإسلام، وفيها ديانات أخرى كالمسيحية والزردشتية والأيزيدية والكاكائية، وينقسم مسلمو البلاد الى مذهبين رئيسيين الشيعة والسنة، يشكل الشيعة غالبية السكان، اللغة الرسمية وفق الدستور هي العربية والكردية، ويتكون العراق من أقاليم ومحافظات، يعتبر إقليم كردستان الإقليم الوحيد للبلاد ويتكون من أربع محافظات، غالبية سكانها من القومية الكردية وهي (أربيل، والسليمانية، ودهوك، وحلبجة) فضلاً عن مناطق مستقطعة من الإقليم يسكنها الكرد والتركمان والعرب والمسيحين.

ثانياً: إقليم كردستان

يعرّف حسين يعقوبي إقليم كردستان بأنه "مساحة جغرافية مرتفعة في غرب آسيا تشكل بيئة وموطناً للكرد. تشمل هذه المنطقة المرتفعة أجزاء من غرب وشمال غرب إيران، وشرق وجنوب شرق تركيا، شمال وشمال شرق العراق وسوريا، بالإضافة إلى غرب القوقاز وتطلُّ على الأراضي المنخفضة المحيطة بها. تبلغ مساحة إقليم كردستان العراق حوالي (74) ألف كيلومتر مربع تضم ما يقرب من ستة ملايين نسمة من السكان تشمل محافظات (دهوك، وأربيل، والسليمانية، وكركوك، وديالى، ونينوى) وتشكل حوالي (20%) من إجمالي مساحة العراق. بالإضافة إلى احتوائه على احتياطي النفط والمياه" (**حسين يعقوبي**، 2023).

ويقع إقليم كردستان العراق "في الطرف الجنوبي الغربي لقارة آسيا وفي الأجزاء الشمالية الشرقية للعراق، ويشكل موقعه جسراً أرضياً من الغرب نحو سوريا وسواحل البحر المتوسط وإلى الشمال نحو تركيا وفي الشرق نحو إيران، وبذلك يعد الإقليم هو الطريق البري الذي يربط العراق عبر تركيا بأوروبا، ويقع إقليم كردستان العراق بين دائرتي العرض (37:22–37:57–32:) شمالاً وبين خطي طول (08:41–18:46–54:) شرقاً، ويعد موقعه من حيث علاقته باليابس والماء عنصراً مهما

للدولة لأنه يكسبها شخصية خاصة ويوجه سياستها نحو اتجاه معين ينعكس على تحديد نمط مصالحها السياسية والاقتصادية" (**سفين فتح الله**، 2017).

وعرّف ماجد عثمان إقليم كردستان بأنه "إقليم بجمهورية العراق وهو منطقة ذات حكم ذاتي معترف به دستورياً في شمال العراق، يحق لحكومته (حكومة إقليم كردستان)، بموجب الدستور العراقي لعام (2005)، ممارسة السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية وفقاً للدستور باستثناء ما هو مدرج كصلاحيات حصرية للسلطات الفيدرالية، ومقره أربيل" (**ماجد عثمان**، 2021).

ويعرف المفهوم إجرائياً إقليم كردستان بأنه إقليم فيدرالي ضمن دولة العراق الاتحادي، غالبية سكانه من الكرد الى جنب قوميات أخرى مثل التركمان، المسيحيين (الكلد والآشوريين والصابئة المندائيين) والعرب. ألحق بالعراق بعد الحرب العالمية الأولى ضمن اتفاقية سايكس–بيكو، وهو جزء من كردستان المقسمة بين إيران وتركيا وسوريا. وبعد (2005) يتمتع الإقليم بالفيدرالية المعترف به دستورياً، له سلطات تشريعية وتنفيذية وقضائية، وهو غنيّ بالنفط والغاز.

ثالثاً: المناطق المتنازع عليها

المناطق المتنازع عليها أو المستقطعة لإقليم كردستان هي "المناطق التي تم اقتطاعها من إقليم كردستان وأصبحت خارجه عن حدوده، والتي عرفت رسمياً في قانون إدارة الدولة بالمناطق المتنازع عليها بين إقليم كردستان والحكومة العراقية" (**سارة كاكل**، 2021).

وعرّفت لجنة القانون الدولي المناطق المتنازعة عليها بأنها "منطقة تتنازع على سيادتها دولتان أو أكثر. وقد يشمل النزاع المنطقة بأكملها أو جزء منها فقط، وقد يستند إلى أسباب تاريخية أو سياسية أو قانونية" (**International Law Commission**, 2010).

وجاء في تعريف الامم المتحدة بأنه "يُستخدم مصطلح "المنطقة المتنازع عليها" للإشارة إلى منطقة يتنازع على سيادتها أو سيطرتها طرفان أو أكثر. ويمكن أن تنشأ مثل هذه النزاعات عن مطالبات تاريخية، أو نزاعات حدودية، أو عوامل أخرى" (**UN Security Council**, 2015).

ويصف معهد الولايات المتحدة للسلام المناطق المتنازع عليها في العراق بأنها "تميل إلى وصف منطقة غير متمايزة بطول (300) ميل من الأراضي الممتدة من الحدود الإيرانية إلى الحدود السورية مع وجود كركوك الغنية بالنفط في وسطها. وكثيراً ما يجسد الممثلون العراقيون أنفسهم الأرض المتنازع عليها، حيث يصف القادة الكرد كركوك (المركز الجغرافي والاستراتيجي للنزاع) بأنها قلب

الأمة الكردية و"قدسنا"، وعلى نحو مماثل يعتبر الساسة العرب الحدود الإقليمية الحالية للبلاد مقدسة، ويزعمون أن أي تغيير فيها سيؤدي حتماً إلى تفكك العراق، ويرفض البعض مصطلح المناطق المتنازع عليها جملة وتفصيلاً، وفي إشارة إلى الوجود الكردي خارج الحدود الرسمية لإقليم كردستان، يطلقون عليها اسم الأراضي المحتلة" (**Sean Kane**, 2011).

ويعرف المفهوم إجرائياً المناطق المتنازع عليها بأنها تلك المناطق التي تقع خارج إدارة حكومة إقليم كردستان، وبسبب امتلاكها للثروات النفطية تم استقطاعها من جغرافية كردستان وهي محل النزاع بين العراق الاتحادي وإقليم كردستان منذ الحرب العالمية الأولى (اتفاقية سايكس–بيكو) وتمتد من خانقين مروراً بمدينة كركوك الى سنجار وهي تمثل حوالي (51%) من أراضي جنوب كردستان (إقليم كردستان الحالي)، وغالبية سكانها من الكرد، التركمان، العرب، الكلد والآشوريين.

رابعاً: محافظة كركوك

تعرّف الهيئة الوطنية للاستثمار في العراق كركوك بأنها "مدينة عريقة وقديمة تقع على بعد (50) كم شمال بغداد، بنيت في الأصل كقلعة على تل مدور ذي أربع زوايا وتضم الأماكن الواقعة بين جبل زاكروس ونهرى الزاب الصغير ودجلة وسلسلة جبال حمرين ويعود تاريخ مدينة كركوك إلى (1600) سنة ق.م ، تقع في منطقة جغرافية مهمة بالجزء الفاصل بين شمال العراق ووسطه وتحيط بها محافظات السليمانية واربيل ونينوى وصلاح الدين وديالى، تبلغ مساحة المحافظة (9676)كم^2 وتمثل نسبة مقدارها (2,2%) من مجموع مساحة العراق، وتشمل مدن (قضاء كركوك، الحويجة، داقوق، دبس)، وعدد سكان المحافظة ما يقارب (1,118,000) نسمة" (**الهيئة الوطنية للاستثمار**، 2024).

تحتضن كركوك ومنذ أمد بعيد عدداً من القوميات كـ "الكرد والتركمان والعرب بالإضافة إلى الأقليات الأخرى، وبسبب هذا التنوع الديموغرافي فإن لتاريخ هذه المدينة روايات متضاربة وهذا بدوره يعتبر عائقا أمام اتخاذ إجراءات من شأنها أن تسهل التوصل إلى حل سياسي لـ كركوك، ويعتبر النزاع السياسي الحالي حول كركوك يرتكز على السيطرة الجغرافية والإدارية للمدينة والمحافظة، بالرغم من أن الدستور العراقي لسنة (2005) يتضمن أحكاماً لتسوية الأوضاع ليس في كركوك فحسب إنما في جميع المناطق المتنازع عليها حسب ما هو منصوص عليه في المادة (140) إلا أن المسألة لم تحل بعد بل وأصبحت هذه المادة التي كانت من المفرض تنفيذها في

شهر يناير/كانون الأول سنة (2007) موضع خلاف بين بغداد وأربيل. مع أن المادة (140) من الدستور العراقي تتضمن ثلاث مراحل تتمثل بالتطبع والإحصاء والاستفتاء، لكنها فشلت في تناول عدد من القضايا المهمة كأهلية التصويت والحدود الإدارية لعملية الاستفتاء العام، كذلك الغموض الوارد في المادة الدستورية وعدم توفر الإرادة السياسية المطلوبة وهي أمور تسببت في عدم تحقيق التوصل إلى حل سياسي لمسألة كركوك. هذا بالإضافة إلى أن بغداد ترى أن أي حل سياسي لـ كركوك لصالح الكرد سوف يكون بمثابة نقطة انطلاق نحو الاستقلال" (**الشرق الأوسط للبحوث**، 2015).

المداخل النظرية للدراسة

تتطلب الدراسة نهجاً متعدد الأوجه، وذلك بالاعتماد على نظريات من مختلف التخصصات لفهم تعقيدات الوضع في كركوك والصراع الدائر بين إقليم كردستان والعراق الاتحادي حول هوية كركوك. وعليه اعتمدت الدراسة على أطر نظرية، مثل:

الفيدرالية والإقليمية (Federalism and Regionalism)

الفيدرالية: تحليل الدستور العراقي (2005) وأحكامه المتعلقة بالفيدرالية، بالتركيز على الصلاحيات الحصرية ومسؤوليات الحكومة الفيدرالية وحكومة إقليم كردستان، وكيف ساهم تنفيذ هذه الأحكام في النزاعات حول مدينة كركوك.

الإقليمية (Regionalism): فقد تم دراسة العوامل التاريخية والسياسية التي جعلت الكرد يسعون الى تشكيل حكومة إقليم كردستان التي تتصف الحكم الذاتي، وتحليل تطلعات هذه الحكومة ودورها في حل الصراع على كركوك.

ويرى دانيال يهوذا العازار (Elazar, Daniel Judah) بأن تركيز الاهتمام الإنساني، ومن ثم الأكاديمي بالسياسة يقوم على ثلاثة موضوعات عامة هي: السعي إلى تحقيق العدالة السياسية لتحقيق النظام السياسي؛ البحث عن فهم الواقع التجريبي للسلطة السياسية وممارستها؛ وخلق بيئة مدنية مناسبة من خلال المجتمع المدني والمجتمع المدني القادر على دمج الموضوعين الأولين لإنتاج الحياة السياسية الجيدة (**Iazar, Daniel J.**, 1987). وفي هذا المسعى، يرتبط الواقع في كركوك بمبادئ أكبر للعدالة والنظام السياسي وبالمبادئ العملية للوصول الى المواطنة المدنية المعيارية والحقوق المتساوية دون صراع.

والفيدرالية واحدة من المبادئ الرئيسية المتكررة ذات الأهمية السياسية والتي تشمل جميع المواضيع الثلاثة آنفة الذكر، فهو الحل للعدالة السياسية، ومن شأنها أن تشكل السلوك السياسي المرن والمتوازن للتعايش السلمي والحفاظ على الهوية الوطنية الشاملة. إن الفيدرالية، من خلال أسسها العهدية، هي فكرة تتشابه أهميتها مع القانون الطبيعي في تعريف العدالة والحق الطبيعي في تحديد الأصول والدستور السليم للمجتمع السياسي، لذا يرى الباحث بأن تعزيز الفيدرالية وثقافتها هي الحل الأمثل للواقع العراقي متعدد المكونات والكيانات، وتعتبر الفيدرالية نظرياً حلا مثالياً لحماية الحريات الفردية، إذ تعمل الفيدرالية على تقسيم السلطة، مما يمنع أي كيان منفرد (سواء كان حكومة مركزية أو سلطة إقليمية) من أن يصبح قوياً للغاية أو استبدادياً. فهو يسمح بتنوع أكبر في وجهات النظر والسياسات، مما يمنح الأفراد المزيد من الخيارات والحماية. هذا الى جانب استيعاب التنوع، إذ يمكن للأنظمة الفيدرالية أن تستوعب الاختلافات الإقليمية أو العرقية أو اللغوية أو الثقافية داخل الدولة، وهذا يمكن أن يساعد في منع الصراعات وتعزيز التعايش السلمي نموذج كركوك.

وبلا شك اختيار الدول الفيدرالية يعود الى العوامل التاريخية والثقافية، إذ تتمتع بعض الدول بتقاليد طويلة في مجال الحكم الذاتي المحلي والحكم الذاتي الإقليمي، مما يجعل الفيدرالية أمرًا طبيعيًا، فضلاً عن إدارة الصراعات العرقية أو الإقليمية، لأن الفيدرالية من شأنها أن تكون وسيلة لمعالجة التوترات القائمة أو المحتملة بين المجموعات المختلفة، وهي تعزز بناء الوحدة الوطنية في توحيد المجموعات السكانية المتنوعة في ظل مجموعة مشتركة من القواعد والمؤسسات، ولها فوائد اقتصادية أيضاً، إذ يمكن للفيدرالية أن تعزز التنمية الاقتصادية من خلال تصميم السياسات لتتناسب مع الاحتياجات الإقليمية وتشجيع المنافسة بين الولايات أو المقاطعات.

المبحث الأول: الخلاف حول المناطق المتنازع عليها (كركوك نموذجاً)

كانت قضية محافظة كركوك أحد أهم القضايا الإشكالية التي ظهرت في الدولة العراقية بعد الغزو الأمريكي للعراق عام (2003) شأنها شأن قضايا أخرى أثارت وتثير العديد من النزاعات والأزمات والتداعيات على واقع الدولة العراقية، وذلك نتيجة لما تتمتع به هذه المحافظة من موقع جغرافي من جهة، وأهميتها النفطية وتكوينها الإثنوغرافي من جهة أخرى، فضلاً عن تواجد العديد من الطوائف والأديان حتى أطلق عليها مدينة التآخي.

أولاً: الوضع السياسي والقانوني لإقليم كردستان قبل عام (1991)

حظيت القضية الكردية في العراق تاريخياً باهتمام الباحثين والكتاب في المؤسسات الأكاديمية والمراكز البحثية، فضلاً عن وسائل الإعلام المختلفة بما فيها العراقية، ويرجع محط هذا الاهتمام إلى التطورات والأحداث المهمة والمفصلية التي شهدتها القضية الكردية في العراق منذ الحرب العالمية الأولى، إذ ظهرت بوادر الوعي القومي الكردي في العراق بداية القرن العشرين عندما ثار الكرد في أوقات مختلفة من أجل حقوقهم المحلية أو القومية التي أسهمت في خلق تغييرات سياسية داخلية وتطورات دولية عميقة أدخلتهم في مرحلة جديدة من الوعي القومي، وبعد انتهاء الحرب العالمية الأولى بهزيمة الدولة العثمانية، وظهور دولة عراقية جديدة على يد المستعمر والمحتل البريطاني، فضلاً عن عدم حصول الكرد على حقوقهم السياسية والقومية، إذ لم تكن بريطانيا العظمى مستعدة لإعطاء حكم ذاتي لكرد العراق، إلا عندما كان الموضوع يأخذ مناقشات بين دول مثل إيطاليا وفرنسا حول تطبيق معاهدة "سيفر" في آب عام 1920 لتكوين دولة كردية وأرمنية، على الرغم من مطالبة الكرد المتكررة بدولة مستقلة أو التمتع بالحكم الذاتي في كردستان العراق.

وأمام هيمنة المستعمر البريطاني على البلاد واهتمامه باستثمار نفط كركوك، فقد ذهبت وعود إعطاء الشعوب حريتها واستقلالها أدراج الرياح، وأجبرت الكرد على القيام بثوراتهم المتعددة لنيل حقوقهم في الحكم الذاتي، وأبرز الثورات التي ظهرت في العشرينات كرد فعل على سياسات الانتداب البريطاني التي منحت الكرد حكماً ذاتياً محدوداً هي ثورة محمود البرزنجي (الشيخ محمود) الذي أعلن آنذاك "مملكة كردستان" التي لم يكتب لها الاستمرار والبقاء طويلاً، ومن الثورات الأخرى التي ظهرت بعد فشل تجربة إعلان مملكة كردستان ثورة الشيخ أحمد بارزاني في العشرينيات أيضاً ضد الحكم المركزي في العراق إبان الاستعمار البريطاني للعراق، والذي قاد بدوره ثورة أخرى بعد فشل الأولى وذلك في سنة (1931)، وأدى أخوه الأصغر مصطفى بارزاني دوراً فيها، لكن لم يكتب لهما النجاح، مما دفع مصطفى البارزاني على أثرها باللجوء إلى تركيا، والعودة مجدداً للقيام بثورة أخرى في سنة (1943) (M. Gunter, 2013).

وبعد فشل مصطفى البارزاني في ثورته، لجأ إلى إيران لمشاركة قاضي محمد في ثورة مهاباد التي أدت إلى إعلان جمهورية مهاباد في كردستان إيران في الفترة الممتدة بين عامي (1946) و (1947)، وذلك بدعم وتشجيع من الاتحاد السوفياتي الذي كان يتطلع إلى ملء الفراغ في المناطق

الفاصلة بين الغرب والسوفيات إثر انتصارهما في الحرب العالمية الثانية، وعلى أثر تعرض الاتحاد السوفياتي للعديد من الضغوط الدولية من أجل الانسحاب من تلك المناطق مما أتاح للقوات الإيرانية التقدم لإنهاء وجود جمهورية مهاباد، فلجأ مصطفى البارزاني على أثر ذلك إلى الاتحاد السوفياتي، إذ بقي هناك مع مئات من جنوده حتى عام 1958 (W. Eagleton and R. Neumann, 2016).

وفي فترة تولي الرئيس عبد الكريم قاسم الحكم في عام (1958) فإسقاط نظام الحكم الملكي في العراق بعد ثورة الضباط الأحرار، وعد بتأسيس جمهورية قائمة على الحكم الديمقراطي، إذ نصّت المادة الثالثة من الدستور العراقي المؤقت على أنَّ: "العرب والكرد شركاء في الوطن"، وفي هذا الإطار دعا الرئيس عبد الكريم قاسم الملا مصطفى البارزاني إلى العودة من منفاه في الاتحاد السوفياتي ووعده بالاستجابة لمطالب الكرد في شمال العراق (كردستان)، مثل إقرار اللغة الكردية لغة رسمية، ومنح الكرد حقوقاً ثقافية وسياسية كمشاركتهم في نظام الحكم في العراق (David **McDowall**, 2004).

لكن في ظلّ تحول حكم الرئيس العراقي عبد الكريم قاسم إلى حكم شمولي مركزي لم يقم بتنفيذ أغلب الوعود والإصلاحات التي وعد الكرد بها، مما دفع الملا مصطفى بارزاني وجملة من السياسيين البارزين مثل جلال طالباني (مام جلال) وإبراهيم أحمد وآخرون، إلى إعلان ثورة أيلول (**صلاح الخراسان**، 2001) في سنة (1961) والتي امتدت حتى سنة (1970)، وأثناء هذه المدة الزمنية الطويلة أثر مسار الحرب الباردة بين القطبين الولايات المتحدة الأميركية والاتحاد السوفياتي في ثورة أيلول الكردية، إذ لعب الاتحاد السوفياتي الدور الأهم في ذلك، فبعد انقلاب البعث في شباط/فبراير عام (1963) على الرئيس قاسم، ومجيء الجناح اليميني لحزب البعث إلى السلطة بقيادة الرئيس عبد السلام عارف وأحمد حسن البكر وعلي صالح السعدي، قام النظام الجديد بقمع الحزب الشيوعي العراقي، مما عرض علاقات جمهورية العراق لأزمة مع الاتحاد السوفياتي، الذي أوقف تزويد العراق بالأسلحة، وقدم دعماً للكرد.

وفي تشرين الثاني/نوفمبر من العام (1963) قام الرئيس عبد السلام عارف بالتخلص من الجناح المتشدد مثل أحمد البكر والسعدي، وأوقف قمع الشيوعيين، فعادت إمدادات السلاح من الاتحاد السوفياتي ومساعداته في العام (1964)، وعلى الرغم من التغيير في نظام الحكم بتسلم الرئيس عبد الرحمن عارف الحكم في عام (1966)، ثمَّ انقلاب حزب البعث الثاني في عام (1968)، فقد ظلت

السياسة العراقية نفسها قائمة تجاه الكرد، وفي المقابل ظلت الثورة الكردية قائمة فيه، فيما بقى اهتمام الاتحاد السوفياتي على حاله في دعم الطرفين للموازنة بين مصالحه، إذ دعم الحكومة المركزية العراقية لتعزيز اعتماده عليها، ومن ثمَّ تثبيت النفوذ والهيمنة السوفياتية في المنطقة، فيما دعم الكرد لأنه يعتبرهم من إذ المبدأ حركة تحرر وطنية يستحقون الدعم، فضلاً عن أن قيادة الحركة الكردية ومئات من عناصرها كانوا لاجئين في الاتحاد السوفياتي وتلقوا التدريب والتعليم فيه، فضلاً عن كون الكثير منهم ماركسيين، مما دفعه إلى خلق حلفاء مستقبليين منهم لاستخدامهم في إثارة القوميات الكردية في كلٍ من تركيا وإيران المؤيدتين في تلك الفترة للغرب، فضلاً عن الضغط على حكومة بغداد كي تبقى بحاجة إلى الدعم والتسليح السوفياتي لتعزيز اعتمادها عليه (Galia Golan, 1990).

وفي الحقيقة، بدأ التفكير في إنهاء الثورة الكردية واحتوائها منذ انقلاب البعث عام (1968) وتسلم أحمد حسن البكر الحكم، وذلك بغية تعزيز سيطرته على السلطات المدنية والسياسية والعسكرية في جميع أنحاء البلاد، فضلاً عن الضغوط الخارجية الإقليمية، المتمثلة في دولة إيران، ودولة إسرائيل وخاصةً بعد حرب حزيران/يونيو عام (1967) التي دفعت القيادة العراقية المركزية للتفكير في إيجاد حل للقضية الكردية من أجل تخفيف الضغط عليها في شمال العراق (**Kerim Yildiz**, 2004)، وقد لعب صدام حسين، دوراً بارزاً في الضغط داخل كوادر حزب البعث من أجل الوصول إلى اتفاق مع الحزب الديمقراطي الكردستاني في آذار/مارس عام (1970) (**Karwan Salih Waisy**, 2015).

وفي الواقع، استجابت اتفاقية آذار للحكم الذاتي عام (1970) إلى أغلب مطالب الملا مصطفى البارزاني، إذ أصبحت اللغة الكردية لغةً رسمية إلى جانب اللغة العربية وذلك في المناطق التي تكون أكثريتها من الكرد، فضلاً عن تدريس هذه اللغة في جميع أنحاء العراق بوصفها لغةً ثانية، ومن ناحية أخرى، نصَّت اتفاقية آذار للحكم الذاتي عام (1970) على مشاركة الكرد في السلطة في العراق بما فيها تبوُّء مناصب عليا في بعض الوزارات، وعلى أن يكون أحد نواب رئيس الجمهورية العراقية كردياً، فضلاً عن حرية تأسيس الجمعيات والمنظمات المدنية الشبابية والنسائية، وتمويل تنمية محافظات كردستان، وتوفير معاشات ومساعدات لأسر القتلى والشهداء وغيرهم ممن يعاني الفقر والبطالة والتشريد، وأيضاً نصت الاتفاقية على تعديل الدستور ليضم الجنسية العربية والقومية الكردية (**Kerim Yildiz**).

إلا أن التطورات والتحولات الداخلية والإقليمية والعالمية التي تلت توقيع اتفاقية الحكم الذاتي عام (1970) حالت دون تحقيق الغاية منها، والتي كانت تهدف إلى حل جذري ونهائي للقضية الكردية في العراق، فمن أهم الأسباب الداخلية (**David McDowall**, 1996) التي أدت إلى إعادة أجواء عدم الثقة بين الحكومة المركزية والكرد في المدة التي تلت اتفاقية الحكم الذاتي لعام (1970) نذكر:

1. رفض مرشح الكرد كريم حبيب لتولي منصب نائب رئيس جمهورية العراق، باعتباره من أصول إيرانية.
2. الفشل في حل مشكلة محافظة كركوك.
3. محاولات الاغتيال التي تعرض لها الملا مصطفى بارزاني وعائلته.
4. المماطلة والتأخير والتأجيل في عملية إجراء المسح السكاني، وتأجيله بهدف محاولة تعديل التركيبة السكانية في بعض المناطق المهمة (التغيير الديموغرافي)، والعمل على توطين السكان العرب فيها، ضمن سياسة التعريب، مثل كركوك وخانقين وسنجار، إذ كان من المفترض أن يجري التعداد السكاني في تاريخ كانون الأول/ديسمبر من العام (1970) في المناطق محل النزاع (حسب المادة 14 من اتفاقية آذار للحكم الذاتي عام 1970).

وفي الحقيقة، أثرت هذه العوامل لاسيما محاولة اغتيال الملا مصطفى بارزاني في توتر العلاقة مع الحكومة المركزية، وهذا ما دفع البارزاني إلى طلب المساعدة والعون من الدول التي تعادي الحكومة المركزية في بغداد كالولايات المتحدة الأمريكية وإيران وإسرائيل (**Kamal Said Qadir**, 2007).

ومنذ شهر آب/أغسطس من العام (1971) بدأ الملا مصطفى البارزاني في مناشدة الولايات المتحدة الأمريكية من أجل مد يد العون والمساعدة للحركة الكردية (**Anush Arakelyan**, 2013).

وفي آذار/مارس من العام (1972) جدد الملا بارزاني مناشدته عبر إيران، إذ تسلم مسؤول في الأمن القومي الأميركي طلباً من جهاز المخابرات الإيراني "السافاك" من أجل النظر في مساعدة الولايات المتحدة الأميركية للملا البارزاني في مواجهة نظام حزب البعث في بغداد (**Mohammed Sharif**, 2014).

وهكذا، بعد فشل اتفاقية الحكم الذاتي لعام (1970)، وتدهور العلاقة بين الحكومة المركزية في بغداد والحركة الكردية في الشمال، حاول رئيس مجلس الوزراء صدام حسين أثناء حكم أحمد حسن البكر إيجاد حل للمسألة الكردية من أجل تخفيف الضغط الداخلي والاستنزاف المستمر في قدرات الحكومة المركزية ودورها الإقليمي، فعمل على تكثيف جهده لإشراك الكرد في حكومة جبهة وطنية والوصول إلى حل لموضوع الحكم الذاتي.

وفي ذات السياق، حاول الاتحاد السوفياتي الضغط على القيادة الكردية من أجل القبول بمطالب الحكومة المركزية، وعندما فشلت مساعي الدولة السوفياتية والعراقية لجأ صدام حسين إلى فرض قانون حكم ذاتي شرعته وأقرته الحكومة المركزية ورفضته القيادة الكردية بزعامة الملا مصطفى بارزاني.

ولذلك، أعلنت الحكومة المركزية في تاريخ (11 آذار/مارس) من العام (1974) خطة للحكم الذاتي في المنطقة الكردية شمال العراق، تمثلت بالقانون رقم 33 لعام 1974، إذ أعطت الملا مصطفى بارزاني مدة أسبوعين لقبول هذا القانون والانضمام إلى الجبهة الوطنية (**Kerim Yildiz**).

وفي الحقيقة، تضمن القانون عدة نقاط شكلت محل خلاف كبير مع الملا بارزاني، إذ استبعد القانون محافظة كركوك من سيطرة القيادة الكردية، وجعلت محافظة أربيل عاصمة للكرد في شمال العراق، فضلاً عن تأكيد القانون على تعزيز السلطة المركزية للحكومة العراقية في بغداد، فنصَّ القانون على أنَّ المنطقة الخاضعة للحكم الذاتي يحددها وجود أغلبية كردية فيها، وباعتبارها وحدة متكاملة في إطار العراق، وأنَّ هذه المنطقة سيكون لها وحدة مالية مستقلة، ولكن ميزانيتها تكون ضمن الميزانية الموحدة للحكومة المركزية، وتكون تشكيلات وحدات الشرطة في المنطقة الكردية تابعة لمديريات الأمن العام في وزارة الداخلية في بغداد، ويعمل موظفوها وفقاً للقوانين والتعليمات المعمول بها في الحكومة المركزية في بغداد، وتخضع مكاتب السلطة المركزية في المنطقة الكردية للوزارات المتعلقة بها، فضلاً عن إخضاعها للتوجيهات العامة، وأيضاً تمارس محكمة الاستئناف العليا في الحكومة المركزية في بغداد الإشراف على شرعية قرارات الهيئات المستقلة (**David McDowall**).

ونتيجة لذلك، رأت قيادة الحركة الكردية بقيادة الملا مصطفى بارزاني في هذا القانون تجريداً وإفراغاً للمنطقة الكردية من مضمون الحكم الذاتي الحقيقي، وعلى ذلك، سعت القيادة الكردية لثورة أيلول إلى تقديم مقترحات جديدة بدلاً من الانضمام إلى الجبهة الوطنية، ترتكز تلك المقترحات على

حل فيدرالي في المناطق التي يشكل فيها الكرد أغلبية كمحافظة كركوك والقرى والمناطق غير الكردية فيها، وأن تكون محافظة كركوك عاصمة كردستان، فضلاً عن اقتراح القيادة الكردية باستبدال النصّ الذي يشير إلى أنَّ منطقة الحكم الذاتي جزءٌ لا يتجزأ من الحكومة المركزية في بغداد، بالنص على اتحاد طوعي بين المناطق الكردية والمناطق العربية الخاضعة للحكومة المركزية. مما دفع بعض القياديين البعثيين في الحكومة المركزية إلى اعتبار اقتراحات قيادة البارزاني بأنه لا يريد حكماً ذاتياً، بل دولة فوق الدولة وأنَّ هذه المقترحات تبتعد كثيراً عن مفهوم الحكم الذاتي.

إذن، أثر رفض الملا مصطفى البارزاني لخطة الحكم الذاتي المتمثلة بالقانون رقم (33) لعام (1974) ولمحاولة ضمه إلى الجبهة الوطنية على موقف الاتحاد السوفياتي تجاه القضية الكردية، حيث ألغت الدولة السوفياتية الدعم والمساعدات تماماً عن الكرد، وانحازت كلياً إلى الحكومة المركزية في بغداد، مما دفع البارزاني بالتوجه إلى الولايات المتحدة الأمريكية لتقديم الدعم والمساعدة له من أجل التجهيز لإعلان حكم ذاتي أحادي الجانب، والذي رفضته واشنطن لأن هذه الخطوة سوف تخلق لها مشاكل مع الاتحاد السوفياتي ودولة تركيا وبعض الدول العربية في حال كشف هذا الدعم.

سعى الاتحاد السوفياتي إلى تكريس سيطرته ونفوذه على المدى الطويل من خلال زيادة الدعم العسكري والسياسي لجمهورية العراق، بينما حاولت أمريكا إضعافه من جهة، وتشجيع انفتاحه على الغرب من جهة أخرى بهدف نزع السيطرة السوفياتية واستمالة العراق مجدداً، إلا أن المتغير الأهم أثناء هذه المدة تمثل بالسياسة الإيرانية، فمن ناحية زادت الضغوط على حكومة بغداد عبر الدخول في صراعات مباشرة معه، فضلاً عن زيادة الدعم للثورة الكردية، ومن ناحية أخرى، بدأت بمحادثات واتصالات مباشرة مع حكومة بغداد من أجل وضع حدٍ للنزاعات التي استنزفت الطرفين، وسعياً لدفع جمهورية العراق للتوجه غرباً وإنهاء سيطرة وهيمنة الاتحاد السوفياتي عليه (**Fukuyama F.**, 1980).

ولذلك، في السادس من شهر آذار/مارس من العام (1975) في أثناء اجتماع منظمة الدول المصدرة للنفط (أوبك) في الجزائر اتفق الطرفان العراقي بزعامة صدام حسين والإيراني بزعامة الشاه على توقيع اتفاقية تسوية رسمية بينهما من أجل حل خلافاتهما، سميت فيما بعد باتفاقية الجزائر التي ساهمت في إعادة الثقة المتبادلة بينهما، وعملت على وضع حدٍ نهائيّ للتسللات ذات الطابع الهجومي مهما كان مصدرها، وهو ما يعني وضع حدٍ نهائي للثورة الكردية (**Waisy, K. Salih**).

وهكذا، تعرض الكرد في العراق بعد توقيع اتفاقية الجزائر عام (1975) لحملة قوية وكبيرة من الجيش العراقي، إذ أصبحت ظروفهم صعبة بعد انقطاع الدعم الإيراني عنهم، مما دفع الملا مصطفى البارزاني لمطالبة الولايات المتحدة الأمريكية لمد يد العون والدعم بشكل انفرادي دون أن تتم عبر الإيرانيين كما جرت العادة، والذي رأت من جهتها (أمريكا) أنه يصعب تقديم المساعدة في ظل الوضع الجديد.

وهذا ما دفع الملا مصطفى البارزاني إلى التخلي عن القتال، إذ عبر في تاريخ 23 آذار/ مارس عام (1975) أكثر من (100) ألف مقاتل كردي مع عائلاتهم إلى إيران، لينضموا إلى (100) ألف لاجئ آخرين موجودين هناك بالفعل، فيما استسلم آلاف من المقاتلين للحكومة المركزية.

ومع اندلاع الحرب الإيرانية–العراقية في العام (1980) اتسعت الثورة الكردية المسلحة على مدى سنوات الحرب، وخاصةً بعد تقديم الدعم الإيراني لكرد العراق بهدف إضعاف الجبهة العراقية، إذ شارك أنصار الحزبين الكرديين (**فايز العساف**، 2009) الاتحاد الوطني الكردستاني بزعامة جلال طالباني وحزب الديمقراطي الكردستاني بزعامة مسعود بارزاني المعارضين في العراق القوات الإيرانية في قتالها ضد القوات الحكومية العراقية المركزية بهدف نيل الحقوق السياسية والقومية، وكتصفية للحسابات بين الكرد والحكومة العراقية المركزية بعد انتهاء الحرب الإيرانية العراقية وجه الرئيس العراقي صدام حسين طائراته الحربية لقصف مواقع الحزب الديمقراطي الكردي، كما قصفت مواقع أخرى تابعة لجماعات كردستانية مناهضة للنظام العراقي (**عثمان الروندوزي**، 2002، **آزاد عثمان** ، 2013).

وكذلك شهدت هذه الفترة وتحديداً في (16 آذار/مارس) من العام (1988) ولأول مرة في التاريخ استخدام الحكومة العراقية المركزية للأسلحة الكيماوية، حينما أغارت الطائرات العراقية على منطقة حلبجة الكردية وقصفها بالغازات السامة (غاز الخردل والسيانيد وغاز الأعصاب) وقتلت في أقل من دقائق أكثر من (5000) شخص معظمهم من الأطفال والنساء والشيوخ (**فخرية أمين**، 2013)، هذا بالتزامن مع حملة عسكرية واسعة النطاق باسم (عمليات الأنفال) والذي مارس سياسية الأرض المحروقة وجعل أكثر من أربعة آلاف قرية، بعد تدميرها وتسويتها بالأرض، بالمناطق المحظورة، وقد ارتكب صدام حسين إبادة جماعية بحق المدنيين العزل إذ راح ضحيتها وحسب الأرقام الرسمية ما يقارب بـ (182) ألف شخص من نساء وأطفال وشيوخ ودفنوا في مناطق شتى من صحاري العراق في مقابر جماعية، وكل ذلك كان يجري وسط سكوت العالم الحر والعالم العربي والإسلامي،

لأن الأمر لم يكن يمس مصالحهم، ولم يكن الرأي العام العالمي مطلعاً على تفاصيل الجرائم التي ارتكبت بحق الشعب الكردي بسبب الحصار الإعلامي والسياسي الذي فرضته الدول الإقليمية على كردستان العراق. لكن الاجتياح العراقي لدولة الكويت بداية التسعينات الذي هدد مصالح الدول العظمى، فضلاً عن انهيار الاتحاد السوفياتي، فضلاً عن التطور التقني الهائل وثورة الاتصالات كل ذلك سهل الاتصال بين دول العالم وساهم في إطلاع الرأي العام العالمي على تفاصيل المأساة والتراجيدية الكردية (**حامد عيسى**، 2005).

ثانياً: محافظة كركوك الأهمية الجيوسياسية والتاريخية

تعتبر محافظة كركوك إحدى محافظات جمهورية العراق والتي سميت لفترة محافظة التأميم، كما يمكن وصفها بأنها عراق مصغر؛ وذلك لاحتوائها على جميع مكونات الشعب العراقي وفئاته الدينية والقومية والمذهبية من كرد وتركمان وعرب ومسيحيين وغيرها من القوميات، وتعد قضية محافظة كركوك أحد أهم وأعقد المشكلات الأساسية التي يواجهها النظام السياسي الجديد في العراق، إذ تتدخل فيها أبعاد محلية وإقليمية ودولية قادت إلى عرقلة حلها.

تقع محافظة كركوك شمال مدينة بغداد بحوالي (250) كم بين خطي طول العرض (34–36) شمالاً وخطي العرض (44–45)، وتحدها من الشمال محافظة أربيل (107) كم ومن الشرق محافظة السليمانية (148) كم ومن الجنوب والغرب محافظة صلاح الدين (هادي حسين محسن، 2011). وتبرز أهمية مدينة كركوك من المنظور الاستراتيجي اعتبارها نقطة وصل وربط بين الأناضول والعراق وإيران، فضلاً عن وقوعها في مركز التقاطع والتداخل الاستراتيجي لما يعرف بالمثلث السني داخل العراق، ومثلث التوتر الاقليمي (الإيراني، التركي، السوري)، ما يجعلها ساحة مفتوحة لاستقبال تداعيات التصعيد في هذين الثالوثين المتأزمين (**عثمان علي**، 2024).

وتأتي الأهمية الاستراتيجية لموقع محافظة كركوك بالنسبة للعراق لكونها تربط الوسط والجنوب بشماله، وهى تشكل نقطة الاتصال والتشابك والانتقال بين المناطق السهلية في وسط وجنوب العراق وبين المناطق الجبلية في الشمال العراقي، فضلاً عن أنَّ الطريق التاريخي الممتد والواصل بين بغداد والموصل وإسطنبول والمار من خلال مدينة كركوك كان له دور مهم وحيوي في حركة التجارة والنقل المدني والعسكري، وخاصة أثناء عهد السلطنة العثمانية (**طارق كامل**، 2019).

من ناحية أخرى، أتاح الموقع الاستراتيجي الوسطي لمدينة كركوك أن يسكنها القوميات المختلفة (العربية– الكردية–التركمانية– الكلدو آشور)، وتتحاور فيها الأديان والمذاهب (الدين الإسلامي بمختلف مذاهبه والمسيحية بتشعباتها) (هادي حسين محسن، ص55)، وحسب التسجيلات التاريخية الرسمية قدّرت الدوائر البريطانية التي كانت تحكم كوردستان حكماً مباشراً للفترة ما بين (1918–1925) عدد نفوس السكان في كركوك كما مبين في الجدول أدناه (**نوري طالباني**، 1999):

جدول رقم (1) عدد نفوس السكان في كركوك ما بين (1918–1925)

الكرد	التركمان	العرب	الكلدان	اليهود
75000	35000	10000	100	1000

وهذه التقديرات مستمدة من أرشيف السجلات المحفوظة في مكتبة ستوكهولم، لأن السويد كانت إحدى الدول المشرفة على تنظيم عملية الاستفتاء بشأن مستقبل ولاية الموصل قبل إلحاقها بالدولة العراقية. أما عن التوزيع السكاني للقوميات في كركوك فكانت على وفق الجدولين التاليين:

جدول رقم (2) تصنيف سكان كركوك من حيث لغة الأم في لواء (محافظة) كركوك، بموجب إحصاء (1957)

لغة الأم	مدينة كركوك	لواء كركوك	المجموع الكلي للواء
كردي	40047	147547	187593
عربي	27127	82493	109610
تركماني	45306	38065	83371
كلداني–سرياني	1509	96	

وبعد عمليات تعريب منظمة من قبل نظام صدام حسين في مدينة كركوك تغير الواقع السكاني لمحافظة كركوك كما هو مبين في الجدول الآتي:

جدول (3) مقارنة لإحصائي الحالة القومية في محافظة كركوك بموجب إحصائي (1957 و1977)

القومية	إحصاء 1957	إحصاء 1977
الكردية	%48,3	%37,53
العربية	%28,2	%44,41
التركمانية	%21,4	%16,31

ويعتبر هذين إحصائيين رسميين ولا توجد إحصاءات رسمية أخرى لبيان نسبة توزيع السكان حسب القوميات في محافظة كركوك، عدا الموجز الإحصائي لعام (2018) الذي قدّر إجمالي عدد سكان المحافظة بحوالي (1597876) ومساحتها (10359) كم مربع تضم (16) ناحية تشكل (4) أقضية (**وزارة التخطيط**، 2018).

وتملك محافظة كركوك ثروات مهمة من النفط والغاز، وهو ما يعزز الخلافات بين بغداد وأربيل في محاولة فرض السيطرة على هذه المحافظة، إذ يحلم الكرد بضمها إلى إقليمهم لتكون مصدر دعم اقتصادي للدولة التي يخططون لإنشائها مستقبلاً، في حين يشدد العديد من القيادات في بغداد على أن تكون كركوك جزءا من جغرافية العراق لحرمان الكرد من الهيمنة عليها، والعمل من خلال ذلك على ضمان وحدة العراق (**عثمان علي**، ص15–16).

وفيما يخص التنقيب واستخراج النفط في المحافظة، فإنَّ أول حقل نفطي عراقي جرى التنقيب عليه وحفره هو حقل "بابا گورگور" قرب مدينة كركوك عام (1927)، إذ كان للمحافظة الريادة في إنتاج النفط في العراق من خلال حقولها (باي حسن، جمبور–حمرين–جمال–إنجانه)، فضلاً عن أنَّ نسبة كبيرة من احتياطي نفط العراق المؤكد يتواجد فيها، ويشكل إنتاج المحافظة نسبة (40%) من انتاج العراق النفطي اليوم، بالرغم من أنَّ نسبة إنتاج النفط من محافظة كركوك شكلت حوالي (70%) من الإنتاج الكلي للنفط العراقي في الفترة بين عامي (1927–1989)، إذ يعتبر حقل "بابا گورگور" من أكبر الحقول النفطية في العالم (**نوري العاني**، 2002).

وتشتهر محافظة كركوك بأراضيها الزراعية الخصبة التي تمتد لمساحات كبيرة وواسعة، وبخاصة في سهول الحويجة وداقوق، إذ يعتمد في ري هذه الأراضي على الأمطار، فضلاً عن الري بواسطة الأنهار الموجودة في المحافظة، وخاصة تفرعات نهر الزاب الأسفل والنهر العظيم، وتنتج المحافظة المحاصيل المهمة والاستراتيجية كالقمح والشعير والقطن والكتان، فضلاً عن احتواء المحافظة على العديد من بساتين الفواكه والخضروات الشتوية والصيفية (**طارق كامل**، 2012).

ويقوم النظام الإداري في العراق على أساس تقسيم البلاد إلى محافظات، وهذه المحافظات تقسم إلى أقضية، والأقضية تقسم بدورها إلى نواحٍ، والنواحي تقسم إلى قرى، وعند دخول القوات الأمريكية للعراق واحتلالها لمحافظة كركوك في عام (2003) كانت المحافظة مقسمة إلى أربعة أقضية: هي قضاء كركوك المركز، وقضاء الحويجة، وقضاء الدبس، وقضاء داقوق، ويتبع هذه

الأقضية النواحي التالية: (ناحية الرياض، ناحية الرشاد، ناحية الزاب، ناحية تازة خورماتو، ناحية ليلان، ناحية آلتون كوپري، ناحية شوان، ناحية قرة هنجير، ناحية يايجي، ناحية العباسي، ناحية الملتقى، ناحية سرگرران) **(محمد تميم**، ص140).

وفي الواقع، جرى على الحدود الإدارية لمحافظة كركوك أكثر من تعديل خلال تاريخ الدولة العراقية الممتد من (1921–2003)، إذ كان آخرها التعديل بموجب قرار مجلس قيادة الثورة المنحل رقم (41) و (42) الصادر في تاريخ (1976/1/29) الخاص بإعادة الترتيب الإداري للمحافظة لتصبح مساحتها (10339) كم^{2}وتشكل ما نسبته حوالي (2,4%) من مساحة الجمهورية العراقية **(مريم علي الزيباري، 2008)**

ومما سبق نستنتج بأن المادة (140) من الدستور العراقي والتي تهدف إلى حل النزاع حول كركوك والمناطق المتنازع عليها الأخرى، تنص على عملية التطبيع، بما في ذلك إجراء التعداد السكاني والاستفتاء على رغبات السكان بشأن انتمائهم الإداري المستقبلي، ومع ذلك، فقد توقف تنفيذ المادة (140) بسبب الخلافات المستمرة بين حكومة إقليم كردستان والحكومة العراقية.، إذ تسعى حكومة إقليم كردستان إلى ضم كركوك وغيرها من المناطق المتنازع عليها داخل إقليم كردستان، بحجة أن سكان هذه المناطق بأغلبية ساحقة يعتبرون كرداً ويرغبون في أن يكونوا جزءًا من حكومة إقليم كردستان، أما الحكومة العراقية تشعر بالقلق من التوسع الكردي، خوفاً من أن يهدد وحدة العراق وسيادته الوطنية، وقد قاومت المطالبات الكردية بالمناطق المتنازع عليها، مفضلة الحفاظ على الوضع الراهن، ويعد حقل نفط كركوك مصدراً مهماً لعائدات النفط لكل من حكومة إقليم كردستان والحكومة العراقية، مما يضيف طبقة أخرى من التعقيد إلى النزاع. وأصبحت السيطرة على حقل النفط وإيراداته نقطة خلاف رئيسة. وعلى الرغم من المحاولات العديدة للمفاوضات، لا يزال النزاع حول كركوك والمناطق المتنازع عليها دون حل، مما يخلق وضعاً متقلبا ويؤجج التوترات بين حكومة إقليم كردستان والحكومة العراقية، إذ اندلعت اشتباكات متفرقة بين قوات البيشمركة الكردية وقوات الأمن العراقية في السنوات الأخيرة، مما زاد الوضع تعقيدًا، وقد لفت النزاع أيضاً انتباه القوى الدولية، حيث أعربت الولايات المتحدة ودول أخرى عن قلقها بشأن عدم الاستقرار واحتمال تجدد الصراع.

ومن الناحية التاريخية تعتبر مدينة كركوك الحالية هي مركز محافظة كركوك والتي تأسست على أطلال المدينة الآشورية القديمة أرابخا (عرفة) ويقدر عمرها بحوالي (5000) سنة، إذ تعتبر

مدينة كركوك من أقدم المدن المأهولة في العالم، ونتيجة لخصوبة أرضها، وأهمية موقعها الجغرافي بين الإمبراطوريات الآشورية والبابلية، فقد شهدت المدينة عدة معارك بين تلك الإمبراطوريات من أجل بسط السيطرة على تلك المدينة المهمة والاستفادة من موقعها الجغرافي (**سامر عبد اللطيف وياسر الزبيدي**، 2010).

وبعد نهاية الحرب العالمية الأولى وانهيار السلطنة العثمانية، تمَّ توقيع معاهدة بين كل من المملكة المتحدة البريطانية وتركيا عام (1926) بخصوص ولاية الموصل، ومن ثم تمَّ توقيع اتفاقية بين الدولتين العراقية والتركية عام (1946) تعترف بموجبها الدولة التركية بأنَّ ولاية الموصل، والتي تضم مدينة كركوك تخضع لسيادة الحكومة العراقية في بغداد (**محمد زكي**، 1961).

وفي الحقيقة، إن أول تغير ديموغرافي في المدينة كان عام (1925) بسبب المستعمر البريطاني الذي استقدم العرب وغير العرب (الأرمن النازحين من تركيا بعد المذابح التركية الشهيرة) ممن كانوا مستعدين للعمل (في شركة نفط العراق) إلى مدينة كركوك وضواحيها لتأمين الأيادي الرخيصة غير الماهرة لاستخدامها في مجال العمل والخدمات، ومن ثمّ تلا ذلك قيام حكومة ياسين الهاشمي باستقدام (عرب الحويجة) إلى غربي كركوك بأعداد كبيرة (**أرشد الهرمزي**، 2005).

وقد حاولت الحكومات العراقية المختلفة بعد ذلك العمل على تغيير الحالة القومية في محافظة كركوك، مستعينة في البداية بشركة النفط التي باشرت اعمالها بإدارة بريطانية صرف عام (1925)، وذلك باستخدام أعداد كبيرة من العرب والآشوريين والأرمن الذين جُلبوا من المحافظات الأخرى، وكذلك المنطقة الكردية بأسرها، ويتبين هنا بأن كركوك لم تكن جزءاً من المملكة العراقية إلا فيما بعد، وذلك حين أرسلت عصبة الأمم لجنة لتقصي الحقائق في ولاية الموصل، إذ اتخذ بعدها مجلس العصبة قراراً في اجتماعه (37) المنعقد في جنيف في (16 كانون الأول/ديسمبر 1924)، وأعطى بموجبه الدولة العراقية الجديدة جميع الأراضي الواقعة جنوب الخط المسمى بخط بروكسل، فأصبحت كركوك بعد تنفيذ ذلك القرار الدولي جزءاً من العراق (نوري الطالباني). وحسب الإحصاء الذي قدمته الحكومة العراقية للجنة عصبة الأمم لعام (1924) حول التوزيع القومي لسكان محافظة (لواء) كركوك كان نسبة القومية الكردية تمثل (42,5%) (عثمان علي، 2024) من إجمالي سكان اللواء (المحافظة) كما هو مبين في الجدول الآتي:

جدول رقم (4) التوزيع القومي لمحافظة (لواء) كركوك المقدم من الحكومة العراقية للجنة عصبة الأمم عام (1924)

الكرد	العرب	التركمان
%42,5	31,9	%23,4

وبعد ذلك قامت جمهورية العراق واتسعت سياسة التعريب وأصبحت تأخذ أشكالاً متنوعة تمثلت في الاستمرار بترحيل الكرد والاستيلاء على ممتلكاتهم وتوزيعها على العرب الوافدين، فضلاً عن الاستمرار في نقل الموظفين والعمال الكرد، وعدم تعيين المتخرجين داخل المحافظة (كركوك)، فضلاً عن تطبيق قانون تصحيح القومية، والتغيير في التشكيلات الإدارية بما يخدم سياسة التعريب **(خليل إسماعيل وآخرون**، 2003).

ومن ذلك الحين خضعت محافظة كركوك لسيطرة وهيمنة النظام البعثي البائد والتي تمثلت في ذلك الزمن بالنقاط التالية **(سامر عبد اللطيف وياسر الزبيدي**، 2010):

1) ترحيل آلاف العائلات الكردية والتركمانية من مدينة كركوك وأطرافها ومنع عودة الكرد الملتحقين بالثورة الكردية إذ تمَّ ترحيلهم إلى مدن العراق الوسطى والجنوبية، وبدأت حملة عشوائية لترحيل الكرد من المناطق القريبة من مناطق تدفق النفط ورفعوا شعار (طرد الكرد أينما وجد النفط وتعريب المناطق النفطية)، وبعد ازدياد تدفق النفط من آبار گورگور تمَّ تسريح العمال والمستخدمين الكرد من شركات النفط وإحلال العمال العرب القادمين من الوسط والجنوب محلهم.
2) عزل المناطق الكردية التابعة لمحافظة كركوك ذات القومية الكردية وفصلها عنها، وذلك بعد تغيير اسمها إلى التأميم، ومنها (كلار وچمچمال) اللاتين أُلحقتا إدارياً بمحافظة (السليمانية) و (كفري) التي أضيفت إدارياً إلى محافظة (ديالى)، وإضافة إلى ناحية (الزاب) ذات الغالبية العربية التابعة لمحافظة الموصل وإلحاقها بمحافظة (كركوك)، والإبقاء فقط على قضاء (الحويجة) وبعض المناطق التابعة في الأصل إلى قضاء (الشرقاط)، فضلاً عن فك ارتباط (طوزخورماتو) من مدينة كركوك وإلحاقها بمحافظة (صلاح الدين)، وهذا يعني أنَّ عدد الوحدات الإدارية في محافظة كركوك قد انخفض خلال عقد السبعينيات من /23/ وحدة إلى /11/ وحدة فقط، كما لم يتبق من مساحتها سوى أقل من النصف.

3) إنشاء الحزام الأمني حول مدينة كركوك، وذلك من خلال تعريب المناطق المحيطة بمدينة كركوك، ومنها (آلتون كوبري ودبس وشوان وقرة حسن)، واشتدت تلك الحملات التعريبية بعد حملة الأنفال السيئة الصيت بعد إبادة أكثر من (182,000) مواطن كردي، جلبهم من مناطق كركوك وگرميان.

4) تغيير الهويتين الكردية والتركمانية باسم تغيير القومية ومنعهم عن شراء منازل أو ترميم واعادة بناء منازلهم المتصدعة، وعكس ذلك إعطاء المنح المالية للعرب الوافدين والأراضي وغير ذلك من الامتيازات.

كذلك قيام نظام صدام حسين (البعثي) بمصادرة (1,200,000) دونم من الأراضي الزراعية لأهالي كركوك وتوزيعها فيما بعد على الوافدين العرب (**عثمان علي**، 2024). إذ ارتفعت نسب النمو بين العرب مقابل الانخفاض بين السكان الكرد والتركمان، هذا ما أكدته نتائج إحصاء عام (1957 و1977) بخصوص التوزيع القومي للسكان، ويلاحظ ارتفاع نسبة السكان العرب من (2,28%) إلى (44,4%) على حساب السكان الكرد الذين انخفضت نسبتهم من (48,3%) إلى (37,6%) خلال نفس الفترة (**مصطفى جواد**، 2005).

وفي السياق نفسه، دارت مباحثات سرية بين الحزبين الكرديين الرئيسين اللذين يتزعمهما (جلال الطالباني ومسعود البارزاني) من جهة ونظام صدام حسين من جهة ثانية، وذلك بعد نهاية حرب الخليج الثانية عام (1991) بأشهر قليلة، إذ كان من جملة العقبات الأساسية التي حالت دون التوصل إلى اتفاق بين الجانبين هو مطالبة الطرف الكردي بضم محافظة كركوك إلى منطقة الحكم الذاتي الكردية والتي قوبلت بالرفض من طرف نظام حزب البعث (**مصطفى جواد**).

وهكذا بعد انهيار حكم حزب البعث في العراق على يد قوات التحالف الدولي عام (2003)، جرت أول انتخابات بلدية في مدنية كركوك تحت إشراف الحاكم المدني الأمريكي "بول بريمر" في تاريخ (2003/5/24)، وذلك من أجل اختيار مجلس بلدية المحافظة، إذ اختارت قوات الاحتلال الأمريكي (300) مندوب عن الكرد والعرب والتركمان والآشوريين كمجتمع انتخابي قام بانتخاب مجلس المدينة المكون من (30) عضواً (**الموسوعة الحرة**، 2024).

وفي الحقيقة، جاءت هذه الخطوة في ظل مساعٍ ترمي إلى تخفيف حدة التوتر العرقي السائد في المدينة، فضلاً عن تنظيم أمور المحافظة وسد الفراغ الإداري والتشريعي فيها. بالرغم من إصرار

القادة الكرد ليس فقط على ضم المدينة إلى إقليم كردستان، وإنما على الهوية الكردية للمدينة. ولطالما عارضوا إجراء انتخاب مجلس محافظة كركوك في كانون الثاني (2005)، لأنه سيرسخ واقع التعريب والسياسات الأخرى لنظام البعث. ولكنهم وافقوا فيما بعد على أساس أنَّ المشاركة في انتخابات المجلس ليست لها علاقة بتحديد مصير كركوك" (**شنا جميل**، 2009).

وفي هذا الصدد، أكمل مجلس بلدية المحافظة دورته الأولى مع إتمام العملية الانتخابية التي جرت في تاريخ 30 كانون الثاني/يناير عام (2005) والتي أسفرت عن أول مجلس منتخب للمحافظة عن طريق الاقتراع السري المباشر، إذ بدأ المجلس الجديد دورته الثانية في تاريخ السادس من آذار/مارس عام (2005)، وقد شغل الكرد فيه (26) مقعداً من أصل (42) مقعداً، بينما شغل العرب (6) مقاعد، فضلاً عن التركمان إذ شغل فيه (9) مقاعد، والمسيحيون مقعداً واحداً (**سامر عبد اللطيف وياسر الزبيدي**).

وفي انتخابات مجلس النواب العراقي التي جرت في 15 كانون الأول/ديسمبر عام (2005) التي خصص لمحافظة كركوك (9) مقاعد حصل الكرد فيها على (5) مقاعد (**روزهات خالد**، 2012).

وترتيباً على ما سبق، يرى الباحث أن قضية كركوك والمناطق المتنازع عليها من القضايا الهامة والشائكة التي يجب التطرق إلى معرفة الأسباب الكامنة وراء عدم الوصول إلى حل هذا النزاع، إذ أفصح الكرد عن رغبتهم في وضع نظام فيدرالي في العراق يضمن استقلال كركوك عن العراق وضمه لاحقاً إلى إقليم كردستان، وقد تبنى برلمان إقليم كردستان هذا المشروع الذي قضى بأن تتألف محافظة كردستان من المناطق ذات الغالبية الكردية كمحافظات (أربيل والسليمانية ودهوك وحلبجة) والتي يسيطر عليها الكرد منذ عام (1991)، فضلاً عن كركوك وأنحاء كردية أخرى في محافظة ديالى والموصل.

المبحث الثاني: اشكالية العلاقة بين الحكومة الاتحادية العراقية وحكومة إقليم كردستان حول المحافظة

بعد الاحتلال الأمريكي للعراق وتشكيل مجلس الحكم الانتقالي، صدر قانون إدارة الدولة العراقية للمرحلة الانتقالية، إذ نصّت المادة (58) من قانون إدارة الدولة (2004) على إلزام الحكومة العراقية الانتقالية ولا سيما الهيئة العليا لحل النزاعات الملكية العقارية وغيرها من الجهات ذات العلاقة، وعلى وجه السرعة، اتخاذ التدابير والإجراءات من أجل رفع الظلم الذي سببته ممارسات النظام السابق،

والمتمثلة في تغيير الوضع السكاني لمناطق معينة، ومن ضمنها وإن لم تكن من أهمها مدينة كركوك، وذلك عبر ترحيل ونفي الأفراد من أماكن سكناهم، ومن خلال الهجرة القسرية من داخل المنطقة وخارجها، وتوطين الأفراد الغرباء عن المنطقة، وحرمان السكان من العمل فيها، ومن خلال تصحيح القومية، لكن بسبب عدم التوصل أطراف النزاع في كركوك (الكرد والعرب والتركمان) في عهد بول بريمر الحاكم الإداري للعراق من (2003) حتى (2004)، فقد انتقلت مادة (58) إلى دستور (2005)، إذ حدد الدستور المادة (140) الدستور العراقي(2005) كحل لمشكلة كركوك والمناطق المتنازعة عليها، وقد شكلت لجنة تنفيذ المادة (140) للبت في إعادة دراسة المناطق التي تعرضت للتغيير الديموغرافي وسياسة التعريب على يد نظام صدام حسين خلال فترة حكمه من عام (1968-2003)، إذ نصت هذه المادة الدستورية حل قضية كركوك خلال ثلاث مراحل: التطبيع (أي معالجة التغييرات التي أحدثتها حكومة نظام صدام حسين من خلال تغيير التركيبة السكانية في كركوك والمناطق المتنازع عليها)، والإحصاء السكاني، وأخيرًا الاستفتاء (لتحديد مصير المحافظة قبل 31 ديسمبر/كانون الأول 2007).

أولاً: المناطق المتنازع عليها بين حكومة الإقليم والحكومة الاتحادية

اتخذ النزاع بين الحكومة الاتحادية وحكومة إقليم كردستان حول المناطق المتنازع عليها، خصوصاً مدينة كركوك، بعد تغيير النظام السياسي في العراق سنة (2003) طابعاً دستورياً وقانونياً، وذلك حسب قانون إدارة الدولة العراقية للمرحلة الانتقالية لسنة (2004) والدستور العراقي الدائم لسنة (2005).

وهكذا، فإنَّ النزاع بين إقليم كردستان والأنظمة السياسية ليس جديداً، وقد أشار إليه الدستور العراقي لسنة (2005) بوجود نزاع داخلي بين السلطات الاتحادية في بغداد وحكومة إقليم كردستان، وذلك في نص المادة /140/ منه، والتي عرفتها لجنة تنفيذ المادة أعلاه بأنها المناطق التي تعرضت لممارسات النظام السابق والتي تتمثل بالتغيير الديموغرافي وسياسة التعريب وتغيير الوضع السكاني من خلال ترحيل ونفي وتهجير الأفراد من أماكن سكناهم كهجرة قسرية وتوطين أفراد آخرين مكانهم ومصادرة الأملاك والأراضي والاستملاك والتلاعب بالحدود الإدارية لتلك المناطق بغية تحقيق أهداف سياسية (**خالد عباس**، 2015).

وفي هذا السياق، فإنَّ الفترة القانونية التي تعمل عليها المادة (140) للمناطق المتنازع عليها تنحصر من تاريخ (17 تموز سنة 1968) ولغاية (9 نيسان من سنة 2003)، وهذه المناطق تتضمن محافظة كركوك بأكملها ولكن بحدودها الإدارية قبل سنة (1968)، إذ تشمل جميع الأقضية والنواحي التابعة لمحافظة نينوى عدا أقضية الموصل والبعاج والحضر، فضلاً عن أقضية خانقين والمقدادية (شهربان) وناحية مندلي من محافظة ديالى، قضاء بدرة وناحية جصان من محافظة واسط (الكوت)، قضاء مخمور من محافظة أربيل وناحية فائدة من محافظة دهوك، وقد يعرف النزاع بأنه مفهوم متداخل وشامل مع العديد من المفاهيم الأخرى كالصراع والحرب والخلاف وتعدد أنواعه كالنزاعات الاقتصادية كالخلاف على الثروة والموارد والمال وهناك نزاعات سياسية من أجل الوصول إلى السلطة بين القوى السياسية المختلفة حول آليات الحكم والمشاركة السياسية (**Oliver Ramsbotham** and **et al.**, 2005).

يعد النزاع بين حكومة إقليم كردستان والحكومة الفيدرالية العراقية حول كركوك والمناطق المتنازع عليها، نزاعاً معقداً وطويل الأمد، متأصلاً في المظالم التاريخية، والتركيبة السكانية العرقية، والسيطرة على الموارد الحيوية، وخاصة النفط، إذ تشمل كركوك مدينة الهويات المتنازع عليها من حيث أهميتها الاستراتيجية الواقعة في المنطقة الغنية بالنفط في شمال العراق، تتمتع بأهمية استراتيجية واقتصادية كبيرة، فهي موطن لحقل نفط كركوك، وهو أحد أكبر الحقول في العالم، وموقعها يجعلها حلقة وصل رئيسية بين إقليم كردستان وبقية العراق.

للمدينة أعراق مختلطة وتضم المناطق المحيطة بها سكانًا مختلطين من غالبية الكرد والعرب والتركمان ومجموعات أخرى، ولكل منها مطالب تاريخية بالأرض، فينظر الكرد إلى كركوك على أنها كردية تاريخياً وثقافياً، ويعتبرونها جزءاً حيوياً من تطلعاتهم إلى دولة مستقلة، وقد قامت حكومة البعث السابقة بتعريب المدينة وجلب السكان العرب من مدن الوسط والجنوب لتغيير الواقع الديموغرافي. بالمقابل تطالب الحكومة العراقية أيضًا بكركوك، مؤكدةً على أهميتها الوطنية كمنتج رئيسي للنفط وحلقة وصل رئيسية في الأراضي العراقية، وتسعى الحكومة إلى الحفاظ على سلطتها على المنطقة.

ثانياً: قضية كركوك بوصفها أهم المناطق المتنازع عليها

تعتبر قضية محافظة كركوك من أعقد وأصعب المشكلات الرئيسة التي يواجهها النظام السياسي الاتحادي الجديد في العراق، إذ تتدخل فيها أبعاد محلية وإقليمية ودولية أدت إلى عرقلة حلها،

إذ إن موقع كركوك المفتوح جعل منها ساحة مفتوحة لاستقبال تداعيات التصعيد الإقليمي (إيران وتركيا وسورية)، وهنا يأخذ النزاع عدة مستويات منفصلة، فمثلاً على المستوى المحلي يسعى كل من الكرد والتركمان والعرب إلى بسط سيطرتهم على المنطقة، وعلى المستوى الإقليمي فقد أرادت الدولة التركية أن تسعى للحيلولة دون ضم كركوك لإقليم كردستان بسبب مخاوفها في إثارة النزعة الانفصالية لكرد تركيا (**عادل الجبوري** وآخرون، 2007).

وفي سبيل تنفيذ متطلبات المادة /58/ من قانون إدارة الدولة العراقية للمرحلة الانتقالية بكل فقراته فقد جاءت المادة /140/ لتؤكد على أن تتولى السلطة التنفيذية اتخاذ الخطوات اللازمة لاستكمال تنفيذ المادة /58/، بحيث تنجز التطبيع والإحصاء وتنتهي باستفتاء في كركوك والمناطق المتنازع عليها لتحديد إرادة مواطنيها في مدة أقصاها الحادي والثلاثون في شهر كانون الأول لعام (2007) (**دستور جمهورية العراق**، 2005).

وفي ذات السياق، وفي سبيل تصحيح الأمور وتطبيع الوضع في محافظة كركوك، فقد أوجب النص على الحكومة الانتقالية أن تتخذ خطوات عديدة من أهمها (**عادل الجبوري** وآخرون):

1) فيما يخص المقيمين المرحلين والمنفيين والمهجرين والمهاجرين، وانسجاماً مع قانون الهيئة العليا لحل النزاعات الملكية العقارية، والإجراءات القانونية الأخرى، على الحكومة القيام خلال مدة معقولة، بإعادة المواطنين الأفراد المقيمين الذين تمَّ نفيهم ونقلهم وترحيلهم إلى مناطق أخرى إلى منازلهم وممتلكاتهم، وإذا تعذر ذلك على الحكومة تعويضهم تعويضاً عادلاً.
2) بشأن الأفراد الذين تمَّ نقلهم إلى مناطق وأراض معينة، على الحكومة البت في أمرهم حسب المادة (10) من قانون الهيئة العليا لحل النزاعات الملكية العقارية، لضمان إمكانية إعادة توطينهم، أو لضمان إمكانية تلقي تعويضات من الدولة، أو إمكانية تسلمهم لأراض جديدة من الدولة قرب مقر إقامتهم في المحافظة التي قدموا منها، أو إمكانية تلقيهم تعويضاً عن تكاليف انتقالهم إلى تلك المناطق.
3) إعادة تشجيع وتوفير فرص عمل جديدة لمن تم حرمانه من التوظيف أو من وسائل المعيشة الأخرى لغرض إجبارهم على الهجرة من مدنهم وأماكن إقامتهم في الأقاليم والأراضي، وضمان رواتب مالية لمن بلغ السن القانوني في فترة التهجير.

4) فيما يتعلق بموضوع تصحيح القومية على الحكومة العراقية إلغاء جميع القرارات ذات الصلة بقرارات تصحيح القومية سيئة الصيت، والسماح للأشخاص المتضررين بالحق في تقرير هويتهم الوطنية وانتمائهم العرقي والقومي دون ضغط أو إكراه.

وباستقراء هذه الفقرة نلاحظ أنها تعترف بأنَّ هناك ظلماً ارتكب بحق مكونات هذه المناطق وخاصة الكرد وبسياسة التمييز والتعريب والتهجير، فضلاً عن أنها وضعت خطوات إيجابية باتجاه الحل القانوني للمشكلة (**روزهات خالد**).

وفي الواقع، فيما يتعلق بالحدود الإدارية لمحافظة كركوك، فقد تلاعب النظام السابق أيضاً فيها، إذ غيرها بغية تحقيق أهداف سياسية، مما يحتم على مقام الرئاسة والحكومة العراقية الانتقالية تقديم التوصيات إلى الجمعية الوطنية، وذلك لمعالجة تلك التغييرات غير العادلة، وفي حالة عدم تمكن الرئاسة الموافقة بالإجماع على مجموعة من التوصيات، فعلى مجلس الرئاسة القيام بتعيين محكم محايد وبالإجماع لغرض دراسة الموضوع وتقديم التوصيات، وفي حالة عدم قدرة مجلس الرئاسة على الموافقة على محكم، فعلى مجلس الرئاسة أن يطلب من الأمين العام للأمم المتحدة تعيين شخصية دولية مرموقة للقيام بالتحكيم المطلوب (**قانون إدارة الدولة**، 2004).

أما فيما يتعلق، بالتسوية النهائية للأراضي المتنازع عليها، ومن ضمنها محافظة كركوك، إلى حين استكمال الإجراءات أعلاه، وإجراء إحصاء سكاني عادل وشفاف وإلى حين المصادقة على الدستور الدائم، يجب أن تتم هذه التسوية بشكل يتفق مع مبادئ العدالة، آخذاً بنظر الاعتبار إرادة سكان تلك الأراضي (قانون إدارة الدولة).

وهكذا، في سبيل تطبيق نص المادة (58) من قانون إدارة الدولة العراقية للمرحلة الانتقالية عام (2004)، عمدت الحكومة العراقية المؤقتة برئاسة الدكتور إبراهيم الجعفري خلال المرحلة الانتقالية التي استمرت من تاريخ (30 حزيران/يونيو عام 2004) حتى (31 كانون الأول/ديسمبر عام 2005)، إذ انتهت بإقرار الدستور العراقي النافذ حالياً، إلى تشكيل لجنة وزارية بالقرار رقم (23) تتعلق بإيجاد الحلول الإنسانية والقانونية لمسألة محافظة كركوك، غير أنَّ هذه اللجنة بقيت دون فعالية، فضلاً عن أنها كانت مقيدة لأسباب عديدة أوجزها رئيس هذه اللجنة "حميد مجيد موسى" بالقول: "إن لجنته مازالت عاجزة عن أداء مهمتها لأنها لا تضم سواه، فلا يوجد لها كادر ولا مخصصات ولا ميزانية تساعدها على أداء مهمتها، موضحاً أنَّ تنفيذ المادة (58) هو التزام قانوني وسياسي وأخلاقي ومعنوي"،

فضلاً عن أنَّ حكومة إبراهيم الجعفري لم تول اهتماماً بتنفيذ المادة /58/، إذ اتجهت نحو كسب الوقت **(روزهات خالد)**.

وأما على صعيد الواقع على الأرض، فقد تصاعدت حدة المواقف بين الأطراف المتنازعة على مدينة كركوك، إذ حاول كل طرف تقوية نفوذه ووجوده عبر تعزيز ثقله ووزنه الديموغرافي، فضلاً عن محاولة استمالة الأقليات التركمانية والآشورية، وصولاً إلى قيام القيادة الكردية في إقليم كردستان باستقدام المئات من عناصر البيشمركة إلى مدينة كركوك، معززةً موقفها بإعلان الكرد أنَّ "كركوك خط أحمر" كخطوة أولى لضمها إلى إقليم كردستان، وخاصةً بعد النجاح في وضع إطار دستوري يدعم الجهود الميدانية الكردية لضم الإقليم إلى كردستان، كما جاء في نص المادة (140) من الدستور العراقي التي تمنحهم الحق في ضمها بموجب نتائج الاستفتاء الذي تضمنته لا سيما بعد إحكامهم القبضة على مجلس المدينة.

وعند إقرار الدستور العراقي الدائم لعام (2005) تضمن في المادة (140) منه مسألة البت في قضية كركوك، إذ جاءت هذه المادة لتؤكد مضمون نص المادة (58) من قانون إدارة الدولة العراقية للمرحلة الانتقالية، وتستكمل تنفيذ متطلباتها التي أوكلتها إلى السلطة التنفيذية العراقية، إذ أكدت على الآتي **(دستور العراق**، 2005):

أولاً: تتولى السلطة التنفيذية اتخاذ الخطوات اللازمة لاستكمال تنفيذ متطلبات المادة (58) بكل فقراتها من قانون إدارة الدولة العراقية للمرحلة الانتقالية بكل فقراتها.

ثانياً: المسؤولية الملقاة على السلطة التنفيذية في الحكومة الانتقالية والمنصوص عليها في المادة (58) من قانون إدارة الدولة العراقية للمرحلة الانتقالية تمتد وتستمر إلى السلطة التنفيذية المنتخبة بموجب هذا الدستور على أن تنجز كاملةً (التطبيع، الإحصاء، وتنتهي باستفتاء في محافظة كركوك والمناطق الأخرى المتنازع عليها لتحديد إرادة مواطنيها) في مدة أقصاها تاريخ (2007/12/31).

وباستقراء نص المادة (140) نرى أنَّ هذه المادة أتت باللغة نفسها التي صيغت بها المادة (58) من قانون إدارة الدولة العراقية للمرحلة الانتقالية، مع إضافة ثلاثة توضيحات أولها تحديد موعد لتسوية الوضع النهائي عبر ثلاث مراحل (التطبيع والإحصاء والاستفتاء)، وثانيها استعاضت عن عبارة "إرادة الشعب" بعبارة "الاستفتاء" وثالثها إنها أناطت بالسلطة التنفيذية المنتخبة مسؤولية تنفيذ العملية خلال الفترة المحددة **(روزهات خالد)**.

ومن الممكن القول، إنّ الجهود التي بذلت في حل مشكلة المناطق المتنازع عليها تمخضت من المادة /58/ من قانون إدارة الدولة العراقية للمرحلة الانتقالية، والمادة (140) من الدستور الدائم لعام (2005)، إذ أكدتا على تطبيع الأوضاع في المنطقة، فضلاً عن قيام إحصائي سكاني شامل، وأيضاً إجراء استفتاء لمواطني المناطق المتنازع عليها خلال سقف زمني ينتهي في (31 كانون الأول/ديسمبر سنة 2007) (**خليل محمد**، 2007).

وفي هذا الصدد، شكلت لجان لتطبيق أحكام المادة (140) في ظل حكومة إبراهيم الجعفري عام (2003)، إذ أسندت رئاسة اللجنة إلى حميد مجيد موسى، إذ قامت اللجنة بمهامها وأنجزت بعض المراحل النظرية في تحقيقاتها، وأصدرت سلسلة من القرارات المهمة بهذا الصدد في الخامس من شهر نيسان/أبريل عام (2007) ورفعتها إلى نوري المالكي رئيس الوزراء للموافقة عليها طبقاً للدستور إذ أحالها إلى مجلس الوزراء الذي أصدر قراراً ينص على رفع موضوع التصديق على قرارات اللجنة المصادق عليها من مجلس الوزراء لعرضها على مجلس رئاسة الجمهورية ومن ثم عرضها على مجلس النواب، وهنا برزت المشكلة إذ أصيبت عملية تطبيق المادة (140) بنوع من الشلل النصفي، إذ لا يمكن تنفيذ أي قرار من السلطة التنفيذية إلا بعد مروره بسلسة طويلة ومعقدة من المراحل تتطلب موافقة مجلس رئاسة الجمهورية ومجلس النواب، هذه الأسباب دفعت هاشم الشبلي رئيس اللجنة إلى الاستقالة من منصبه، إذ حل محله رائد فهمي في شهر آب/أغسطس من عام (2007) واستمر إلى شهر حزيران/يونيو من العام (2011) (**سامر عبد اللطيف وياسر الزبيدي**).

وهكذا، يمكن القول أنَّ هذه المادة قد استنفذت رصيدها قانونياً دون أن تنفذ على أرض الواقع، وذلك بعد أن تجاوزت السقف الزمني المقرر لتنفيذ بنودها حتى (2007/12/31)، وهذا ما تحتج به السلطات الاتحادية في بغداد، إذ كان جدير بالذكر الإشارة إلى رأي الطرف المقابل (حكومة الإقليم) الذي يرى بأنه رغم نفاد المدة فإنَّ المادة الدستورية يبقى مفعولها ساريا حتى تنفيذها بالرغم من أنَّ المادة لم تحدد السقف الزمني لكل مرحلة، فضلاً عن أنَّ المادة لم تشر إلى أية آلية أو بدائل في حالة عدم التزام السلطة التنفيذية بالموعد المحدد، باستثناء ما ورد في المادة حول اللجوء إلى تعيين محكم محايد أو الطلب من الأمين العام للأمم المتحدة لتعيين شخصية دولية للقيام بالتحكيم (**روزهات خالد**).

ويرى الباحث، إنَّ المادة (140) من الدستور العراقي الدائم لعام (2005) والخاصة بمصير محافظة كركوك تثير قبل أن يتم تفعيلها أحد أكثر المشكلات تعقيداً، ليس بسبب اتصالها بقضايا خلافية عدة كالفيدرالية والأقاليم والثروات النفطية والموارد الطبيعية وحسب، بل لأن حلها يتطلب توافقاً وطنياً واسعاً من شأنه تجاوز عقدة ما يسمى بـ " الصراع حول كركوك"، وحل باقي القضايا الخلافية في الدستور، والذي عُطلت عملية تعديله منذ عدة سنين، إذ كانت المادة (140) أحد أسباب التعطيل، ومما زاد الأمور صعوبةً نفاذ المدة الزمنية الدستورية المحددة لتنفيذ المادة (140) مع نهاية سنة (2007) ما أدى إلى تعدد التأويلات والرؤى حول مصير هذه المادة والذي بدأ وكأنه يتجه نحو المجهول.

وفي الواقع، يمكن حصر المواقف حول نص المادة (140) باتجاهين:

الاتجاه الأول: يتمثل في موقف حكومة الإقليم والتي تؤكد على أنَّ مسألة المواد الدستورية لا تموت، فضلاً عن تشديدها على ضرورة تطبيق هذه المادة وعدم المساس بها. وهذا ما يتضح من تصريح محمود عثمان النائب عن كتلة التحالف الكردستاني لمجلة الأسبوعية العراقية والذي أكد على أنَّ الكرد لن يقفوا مكتوفي الأيدي حيال الصمت الذي تمارسه باقي الأطراف حيال المادة (140) من الدستور، وكأنها تريد كسب مزيد من الوقت، وكما أضاف: "سوف نقدم حلولاً واقتراحات من شأنها تسريع تطبيق الفقرات المتعلقة بتطبيع أوضاع كركوك وإجراء الاستفتاء حول مصيرها"، ومن جهة أخرى، رفض عثمان بشدة الرأي القائل بفقدان المادة دستوريتها مشيراً إلى أنَّ المواد الدستورية لا يمكن إلغاؤها، فضلاً عن أنَّ تطبيق أي مادة ينظم بملحق قانوني يمكن تغييره.

الاتجاه الثاني: يتمثل في الموقف التركماني والذي تسانده بعض الجهات العربية، إذ يقول إن "المادة المتعلقة بكركوك" فقدت دستوريتها وبالتالي يفترض البحث عن الحلول البديلة. وفي هذا السياق، طالب "فوزي أكرم ترزي" النائب عن الكتلة الصدرية في لجنة التعديلات الدستورية في البرلمان العراقي بإلغاء المادة (140) من الدستور العراقي، وإذ أشار النائب في مقابلة خاصة له مع مجلة الأسبوعية: "إن المادة (140) أدت إلى تأزيم الموقف في جميع مناطق كركوك، فضلاً عن أنها تمثل المعضلة الرئيسة التي تعرقل إقرار قانون انتخابات مجالس المحافظات منذ عدة أشهر، وبسبب انتهاء المدة الزمنية التي نصَّ عليها الدستور العراقي في (2007/12/31) فقد أصبح تطبيق هذه المادة أمراً غير قانوني في محافظة كركوك وغيرها من المناطق المتنازع عليها. **(سامر عبد اللطيف وياسر الزبيدي،2010)**

وهكذا، سجلت أزمة كركوك تصعيداً جديداً وربما قياسياً وذلك بعد التصويت من قبل البرلمان العراقي يوم (2008/7/22) على مشروع قانون انتخابات مجالس المحافظات، والذي تضمن مادة تتأجل بمقتضاها انتخابات مدينة كركوك إلى أجل غير مسمى، وذلك بموافقة (127) نائباً من أصل (140) حضروا الجلسة، وفي مواجهة هذا الأمر انسحب من الجلسة نواب التحالف الكردستاني محتجين على قرار رئيس مجلس النواب محمود المشهداني بجعل التصويت "سرياً" على المادة (24) من القانون والخاصة بالوضع في كركوك، رغم أنه تم التصويت "علنياً" على كافة فقرات القانون الأخرى، الذي رأى فيه المراقبون أنه لا يقدم حلولا ومعالجات لقضية كركوك ولا حلا نهائيا للمدينة، ما خلا الحل الذي تضمنته المادة (24) من القانون، والتي نصّت على تقسيم السلطة بواقع 32 في المائة لكل فئة و 4 في المائة للمسيحيين كونها تشكل سابقة لشكل الحل النهائي الذي تفكر به الأطراف العربية، مع النص على نقل الملف الأمني في المدينة إلى وحدات عسكرية مستقدمه من جنوب ووسط العراق بدلاً من الوحدات العسكري السنة حالياً في كركوك مع تأكيد خروج القوى الأمنية المرتبطة بالأحزاب السياسية (**افتخار علوي**، 2014).

وبالرغم من أهمية المادة الدستورية (140) إلا أن عدم تطبيقها يثير أبرز المشكلات التي يمكن تلخيصها بالنقاط الآتية (**ليام اندرسون، غاريث ستانسفيلد**، 2009):

1) يتطلب الموعد المحدد لإجراء الاستفتاء إلى تعاون كافة المستويات الحكومية وتشكيل هيئة إدارية للأشراف عليه، ولكن عدم تنفيذه حتى (31 كانون الأول من العام 2007) وضع المادة الدستورية موضع تساؤل قانوني.
2) وضعت المادة آنفة الذكر آلية إحصاء سكاني واستفتاء لحل كل المشاكل المرتبطة بالمناطق المتنازع عليها، لكنها لا تحدد المستوى الإداري الذي يفترض إجراء الإحصاء والاستفتاء عليه، فعلى مستوى المدينة من الجائز أن يفوز الكرد بغالبية مطلقة من الأصوات في كل المناطق المتنازع عليها، ربما باستثناء مدينة كركوك لكن الحصيلة ستكون سلسلة من الجيوب الكردية الخاضعة إدارياً لسيطرة حكومة إقليم كردستان، إلا أنها منفصلة جغرافياً عن الإقليم.
3) تتمثل الإشكالية الأوسع في المادة (140) في أنَّ الآلية التي وضعتها لتسوية المناطق يمكن استخدامها في المطالبة باستعادة مدينة كركوك أو المطالبة بمناطق أخرى متنازع عليها، ولكن ليس الاثنان في آن واحد، إذا كان الهدف تعيين حدود مع باقي أنحاء العراق تحظى بحد أدنى

من الشرعية، ويبدو أنَّ المادة أعلاه ليست الأداة المناسبة لتحقيق هذا الهدف، ولم تكن الشرعية بما تمثله من الرضا والقبول هاجساً لكانت لدى الكرد القدرة والموارد للسيطرة على المناطق المتنازع عليها بكل بساطة وإعلان الحدود من جانب واحد.

وبناءً على ما سبق، نلاحظ أنَّ ثمة ضبابية (عدم وضوح) تحيط بمفهوم إقليم كردستان العراق من جانب السلطات الاتحادية، لذلك كان ترسيم الحدود دائماً هو الخط الأحمر الذي تنتهي عنده المفاوضات، بينما كان الطرف الكردي أكثر وضوحاً وثباتاً، متخذاً الأساس التاريخي–الجغرافي قاعدة له في ذلك الترسيم (**لارى هانور، لوريل أي ميلر**، 2012).

ويرى الباحث أنَّ تحديد (المنطقة المتنازع عليها) لا تتضمنه المادة (58) ولا المادة (140) المشار إليها، باستثناء مدينة كركوك، وأنَّ النصوص التي وردت بخصوص المنطقة المتنازع عليها سواء في قانون إدارة الدولة العراقية للمرحلة الانتقالية أو في الدستور العراقي الحالي، تُعدّ خطوة إيجابية في التسوية المنشودة لمستقبل المنطقة، إذا ماجرت الأمور وفقاً للمراحل التي تمَّ الاتفاق عليها، ذلك لأن تلك النصوص، لم تحدد "المنطقة"، ولا آليات "التطبيع" بشكل مفصل، وبالتالي عدد السكان الذين شملهم الاستفتاء، فلا غرابة أن تمر كل تلك الفترة منذ صدور قانون إدارة الدولة لعام (2004) وحتى اليوم دون أن تتقدم خطوات جدية وعملية في طريق تنفيذ تلك النصوص أو جزء منها، والتي كان أبرزها قضية محافظة كركوك التي تمثل إحدى أهم القضايا الإشكالية التي ظهرت في الدولة العراقية بعد الغزو الأمريكي للعراق عام (2003) وأثارت وتثير العديد من النزاعات والأزمات والتداعيات على واقع الدولة العراقية، وذلك نتيجة لما تتمتع به هذه المحافظة من موقع جغرافي مهم يربط الأراضي الرسوبية المنبسطة بالمرتفعات العالية في إقليم كردستان هذا من جهة، وأهميتها النفطية وتكوينها الإثنوغرافي من جهة أخرى، فضلاً عن تواجد العديد من الطوائف والأديان حتى أطلق عليها مدينة التآخي، وهو ما جعلها ذات أهمية كمنطقة محل النزاع بين كل من الحكومة الاتحادية وحكومة الإقليم.

الخاتمة

جاء هذا البحث ليتناول إشكالية العلاقة بين السلطات الاتحادية العراقية وبين حكومة إقليم كردستان حول قضية كركوك وتأثيره على العلاقات بين السلطتين. وفي هذا السياق شهدت العلاقة بين أربيل وبغداد توترات وخلافات جاءت نتيجة لمجموعة من المسائل التي كانت ذات طبيعة سياسية

وفي مقدمتها استفتاء الاستقلال (2017) الذي أجرته السلطات الكردستانية بشكل أحادي، وكذلك وجود المناطق المتنازع عليها وعلى رأسها مدينة كركوك، إذ نستنتج من ذلك بأنَّ النصوص التي وردت بخصوص المنطقة المتنازع عليها سواء في قانون إدارة الدولة العراقية للمرحلة الانتقالية أو في الدستور العراقي الحالي، تُعدّ خطوة إيجابية في التسوية المنشودة لمستقبل المنطقة، إذا ماجرت الأمور وفقاً للمراحل التي تمَّ الاتفاق عليها، ذلك لأن تلك النصوص، لم تحدد "المنطقة"، ولا آليات "التطبيع" بشكل مفصل، وبالتالي عدد السكان الذين شملهم الاستفتاء، فلا غرابة أن تمر كل تلك الفترة منذ صدور قانون إدارة الدولة لعام (2004) وحتى اليوم دون أن تتقدم خطوات جدية وعملية في طريق تنفيذ تلك النصوص أو جزء منها، والتي كان أبرزها قضية محافظة كركوك التي تمثل إحدى أهم القضايا الإشكالية التي ظهرت في الدولة العراقية بعد الغزو الأمريكي للعراق عام (2003) وأثارت العديد من النزاعات والأزمات والتداعيات على واقع الدولة العراقية، وذلك نتيجة لما تتمتع به هذه المحافظة من أهمية جغرافية وسياسية واقتصادية مهمه.

فيما يتعلق بالمادة (140) من الدستور العراقي، التي تهدف إلى حل النزاع من خلال عملية التطبيع، والتعداد السكاني والاستفتاء، فقد توقفت بسبب انعدام الثقة والتفسيرات المتباينة لتطبيقها، وفى الوقت نفسه تسعى حكومة إقليم كردستان إلى توسيع أراضيها، ساعية إلى ضم كركوك وغيرها من المناطق ذات الأغلبية الكردية، في حين تخشى الحكومة العراقية أن يؤدي ذلك إلى تقويض السيادة الوطنية والوحدة الوطنية الكردية.

ويزيد النزاع تعقيداً السيطرة على موارد النفط الحيوية، إذ يشكل حقل نفط كركوك مصدراً رئيساً للإيرادات لكل الجانبين، وقد أدى الصراع من أجل السيطرة على هذا المورد إلى تأجيج التوترات والصراعات بشكل واسع وصل الى المواجهة العسكرية.

وعلى الرغم من المحاولات العديدة للتفاوض إلا أنّ النزاع لا يزال دون حل مما يخلق وضعاً متفجراً مرتقباً في هذا الجزء من العراق وإقليم كردستان. وتسلط الاشتباكات المتفرقة بين قوات البشمركة الكردية وقوات الأمن العراقية الضوء على هشاشة السلام واحتمال تجدد الصراع في أيّ وقت.

قائمة المراجع

أولاً: المراجع باللغة العربية

- **القوانين**

1) دستور الجمهورية العراقية الدائم لسنة 2005
2) قانون إدارة الدولة العراقية للمرحلة الانتقالية لعام 2004

- **الكتب**

1) أرشد الهرمزي (2005)، **التركمان والوطن العراقي، ط 3، الدار العربية للموسوعات بيروت.**
2) آزاد عثمان (2013)، **العملية السياسية ومسيرة الفيدرالية في العراق، أربيل، دار موكرياني للطبع والنشر، الطبعة الأولى.**
3) افتخار زكي علوي (2014)، **التنوع الاثني والتعايش السلمي في العراق كركوك نموذجًا، جامعة بغداد/ كلية الآداب، جملة الآداب العدد 109.**
4) حامد محمود عيسى (2005)، **القضية الكردية في العراق من الاحتلال البريطاني إلى الغزو الأمريكي 1914-2004، الطبعة الأولى، مكتبة مدبولي، القاهرة.**
5) حسين يعقوبي (2023)، **دراسة التحديات الجيوسياسية لاستقلال إقليم كردستان العراق، مركز البيدر للدراسات والتخطيط.**
6) خليل إسماعيل محمد وآخرون (2003)، **سياسة التعريب في إقليم كردستان العراق، مطبعة أراس، أربيل.**
7) خليل إسماعيل محمد (2007)، **المنطقة المتنازع عليها بين الحاضر الملتهب والمستقبل المجهول، مؤسسة حمدى للطباعة والنشر ومنشورات مكتب الفكر والتوعية في الاتحاد الوطني الكردستاني.**
8) روزهات ويسي خالد (2012)، **مشكلة المناطق المتنازع عليها في العراق- إقليم كردستان نموذجاً- ، الطبعة الأولى، مطبعة جامعة دهوك- مركز الأبحاث العلمية والدراسات الكردية.**
9) سامر مؤيد عبد اللطيف وياسر عطيوي الزبيدي (2010)، **مشكلة الأقاليم المتنازع عليها في ظل الدولة الفدرالية: كركوك أنموذجاً، مجلة رسالة الحقوق، السنة الثانية، العدد الأول، كلية القانون- جامعة كربلاء.**
10) صلاح الخراسان (2001)، **التيارات السياسية في كردستان العراق، قراءة في ملفات الحركات والأحزاب الكردية في العراق 1946-2001، الطبعة الأولى، مؤسسة البلاغ، بيروت.**
11) عادل الجبوري وآخرون (2007)، **تطبيق النظام الاتحادي الفيدرالي في العراق الواقع وحسابات المصالح، أبحاث حول الفيدرالية، الطبعة الأولى، آفاق للدراسات والأبحاث العراقية، بغداد.**

12) عثمان علي (2024)، **أزمة كركوك في العلاقة بين إقليم كردستان والحكومة الاتحادية في بغداد، مطبعة جامعة صلاح الدين، أربيل.**

13) عثمان الروندوزي (2002)، **استجواب صدام حسين: رجل المتناقضات، الدار الأندلسية، لندن.**

14) لاراي هانور (Larry Hanauer)، لوريل أي. ميلر (Laurel E. Miller) (2012)، **التسوية في كركوك الدروس المستفادة من مستوطنات الصراعات العرقية والإقليمية السابقة، National Defense Research Institute (Rand).**

15) ليام اندرسون، غاريث ستانسفيلد (2009)، **أزمة كركوك السياسية الأثنية في النزاع والحلول التوافقية، ترجمة عبد الإله النعيمي، الطبعة الأولى، دراسات عراقية، بغداد**

16) مريم علي الزيباري (2008)، **تقسيمات ومعالم سكان كركوك، في مجموعة باحثين، موسوعة كركوك قلب العراق، الطبعة الأولى، 2 دار الكلمة الحرة، بيروت.**

17) محمد أمين زكي (1961)، **خلاصة الكرد وكردستان، ترجمة: محمد على عوني، مطبعة صلاح الدين، بغداد.**

18) نوري طالباني (1999)، **منطقة كركوك ومحاولات تغيير واقعها القومي.**

- **الدوريات**

1) سامر مؤيد عبد اللطيف وياسر عطيوي الزبيدي (2010)، **مشكلة الأقاليم المتنازع عليها في ظل الدولة الفدرالية: كركوك أنموذجاً، مجلة رسالة الحقوق، السنة الثانية، العدد الأول، كلية القانون- جامعة كربلاء.**

2) سفين جلال فتح الله، بيشرو صمد توفيق (2017) **البعد الجيوبولتيكي لمقومات السياسة الخارجية لإقليم كردستان العراق، جملة جامعة كرميان، Vol.4, No.4 (December)**

3) طارق كامل (2008)، **موسوعة كركوك قلب العراق، طبيعة كركوك، مركز دراسات الأمة العراقية، ميزيوتاميا، جنيف، دار الكلمة الحرة، بيروت.**

4) فخرية على أمين (2013)، **الكرد وحملات الأنفال، لارك للفلسفة واللسانيات والعلوم الاجتماعية، العدد الحادي عشر، السنة الخامسة.**

5) ماجد عثمان (2021)، **تقرير تحليل السكان لإقليم كردستان العراق.**

6) محمد تميم، **حوار منشور في موسوعة كركوك قلب العراق، مركز دراسات الأمة العراقية، دار الحكمة الحرة، بيروت، بلا سنة نشر**

7) مصطفى جواد (2005)، **كركوك في التاريخ، مجلة ميزوبوتاميا، مركز دراسات الامة العراقية، بغداد، العدد 5-6.**

8) مؤسسة الشرق الأوسط للبحوث (2015)، **مستقبل كركوك خارطة طريق لحل قضية المحافظة، ربيل - إقليم كردستان – العراق.**

9) نوري عبد الحميد العاني (2007)، **المفصل في تاريخ العراق المعاصر، بيت الحكمة، بغداد، 2002، ص 628 و697. ويراجع أيضاً قاسم الغريري، كركوك قنبلة العراق، مجلة الرائد– مؤسسة الرائد، بغداد، العدد 61.**

10) هادي حسين محسن (2011)، **الوجود العربي في كركوك: دراسة في الرؤى والسياسات للفترة (2003–2009)، مجلة مركز المستنصرية العربية والدولية، الجامعة المستنصرية، العدد 34.**

- **الرسائل العلمية**

1) خالد أحمد عباس (2015)، **النظام السياسي في أقاليم الدول الفيدرالية (إقليم كردستان أنموذجاً)، رسالة ماجستير، جامعة قناة السويس، كلية التجارة، قسم العلوم السياسية، مصر.**

2) سارة يونس كاكل (2011)، **الأكراد والمناطق المتنازع عليها بين الفدرلة والصراع، رسالة ماجستير في العلوم السياسية، كلية الآداب والعلوم السياسية، جامعة الشرق الأوسط.**

3) شنا فائق جميل (2009)، **مستقبل العراق بين بناء الدولة ومحاولات التقسيم، رسالة ماجستير، الأكاديمية العربية المفتوحة في الدنمارك، كلية القانون والسياسة.**

4) فايز عبد الله العساف (2009)، **الأقليات وأثرها على استقرار الدولة القومية، رسالة ماجستير، جامعة الشرق الأوسط.**

- **المصادر الإلكترونية**

1) الأمم المتحدة في العراق، **العراق، التحليل القطري المشترك، نسخة مختصرة لعام 2022، ص7. الرابط المختصر (https://t.ly/smwZM).**

2) الهيئة الوطنية للاستثمار، **الرابط المختصر (https://t.ly/c3Omo)، آخر زيارة: 2024/5/21، الساعة 9:45 صباحاً.**

3) وزارة الخارجية، **التعريف بالدولة، الرابط المختصر (https://t.ly/qha_f)، آخر زيارة: 2024/5/20، الساعة: 17:10.**

4) وزارة التخطيط، **الجهاز المركزي للإحصاء (CSO)، الموجز الاحصائي كركوك 2018، اختصار الرابط: (https://t.ly/M4O0f)، تاريخ آخر زيارة 2024/3/22، الساعة: 10:18 صباحاً.**

5) كركوك، الموسوعة الحرة، **ويكيبيديا العربية، الرابط المختصر: (https://t.ly/TJal1).**

ثانياً: المراجع باللغة الإنجليزية

- **Books**

(1 Anush Arakelyan (2013), **Emerging Paradigms of Kurdish Nationhood in the Middle East, M.A. thesis, American University of Armenia, Yerevan**

(2 David McDowall (2004**), A Modern History of the Kurds (London: I.B. Tauris & Co Ltd.)**

(3 David McDowall (1996), **A Modern History of the Kurds, Op**.

(4	Kamal Said Qadir (2007), **"The Barzani Chameleon," Middle East Quarterly**.
(5	Kerim Yildiz (2004), **The Kurds in Iraq: The Past, Present and Future (London: Pluto Press)**
(6	Mohammed Sharif (2014), **The United States, Iraq and the Kurds: Shock, awe and aftermath (New York: Routledge).**
(7	W. Eagleton and R. Neumann (2016), ***Encyclopaedia of Islam***, P. Bearman, Th. Bianquis, C.E. Bosworth, E. van Donzel, and W.P. Heinrichs (eds.), Second Edition, Brill Online.

- **Periodicals**

(1	Fukuyama, Francis (July 1980), **"The Soviet Union and Iraq since 1968," A Rand Note, N-1524-AF**.
(2	Galia Golan (1990), **Soviet Policies in the Middle East: From World War Two to Gorbachev, pp. 159-160; and Francis Fukuyama (July 1980), The Soviet Union and Iraq since 1968, A Rand Note, N-1524-AF.**
(3	Karwan Salih Waisy **(February 2015), "The Algeria Agreement of March 1975 Implications in the Middle East, International Journal of Innovative and Development, vol. 4, no. 2.**
(4	Michael M. Gunter (2013), "The Contemporary Roots of Kurdish Nationalism in Iraq," ***Kufa Review,*** vol. 1, no. 2 (Winter).